MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تقييم أداء سوق العمل في الضفة الغربية خلال حرب الإبادة على قطاع غزة

2026

ISBN 978-9950-417-26-7

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

نبيل قسيس (رئيس مجلس الأمناء)، ماهر المصري (نائب رئيس المجلس)، حسن أبو لبدة (أمين السر)، عبد الغني دحادحة-العطاري (أمين الصندوق)، عاطف علاونة (رئيس لجنة التدقيق والمخاطر)، مازن سنقرط (رئيس لجنة تنمية الموارد)، إياد جودة، جاد إسحق، سامية طوطح، سام بحور، سالم أبو خيزران، عزام الشوا، عماد أبو كشك، غريس خوري، هند خوري، يحيى الشنار، وفراس ملحم (المدير العام- عضو بحكم المنصب).

© 2026 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص.ب. 19111، القدس / ص.ب. 2426، رام الله
تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

تقييم أداء سوق العمل في الضفة الغربية خلال حرب الإبادة على قطاع غزة

فريق البحث:

الباحث الرئيسي: اسلام ربيع

الباحث المشرف: د. بلال فلاح

مراجعة: د. سيف الدين عودة

تدقيق لغوي: أحلام الخطيب

تنسيق فني: أحمد دعسان

تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من **الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي**

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

© 2026 حقوق الطبع والنشر محفوظة (ماس)

القدس ورام الله

ISBN 978-9950-417-26-7

التقديم

تأتي هذه الدراسة لكشف التطورات التي شهدها سوق العمل في الضفة الغربية في ظل الممارسات والقيود الإسرائيلية المفروضة منذ بداية الحرب، والتي ألحقت ضررا كبيراً بالأداء الاقتصادي والتشغيل. وقد تجلت هذه الممارسات في الاجتياحات المتكررة، وفرض قيود مشددة على الحركة عبر مئات الحواجز والبوابات التي قطّعت أوصال محافظات الضفة الغربية، فضلا عن حظر العمالة الفلسطينية من الوصول إلى أماكن عملها في سوق العمل الإسرائيلي، مما أدى إلى تراجع الاستهلاك المحلي وتزايد المنافسة على الوظائف المتاحة بعد تسريح آلاف العمال. ورافق ذلك تشديد الخناق المالي باقتطاع أموال المقاصة، مما أضعف قدرة الحكومة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها تجاه الموظفين والموردين من القطاع الخاص.

وفي ضوء هذا الواقع، تسعى الدراسة إلى رصد مدى تأثر المؤشرات العامة لسوق العمل بصدمة الحرب، بدءا من معدلات التشغيل والبطالة، وصولا إلى التغيرات في الأجور وساعات العمل، خلال الفترة الممتدة من الربع الرابع لعام 2023 وحتى الربع الثاني لعام 2025. كما تتتبع الحالة العملية للأفراد الذين فقدوا وظائفهم، لتقييم قدرة السوق المحلي على استيعابهم.

تندرج هذه الدراسة ضمن مشروع بحثي أوسع يهدف إلى تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب على الضفة الغربية وقطاع غزة، واستكشاف آفاق التعافي ورسم السياسات التنموية المحتملة. فيما تركز الدراسة الحالية على تقديم تشخيص دقيق لتبعات الدمار الاقتصادي وتقييم أداء سوق العمل والمؤشرات الرئيسة حتى الربع الثاني من عام 2025.

وقد أُعدت هذه الورقة بتمويل سخي من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مشكورا، الذي يواصل دعمه للأبحاث والسياسات الهادفة إلى تعزيز صمود الاقتصاد الفلسطيني وبناء مقومات التنمية في ظروف استثنائية. وقام بإعداد هذه الدراسة الباحث إسلام ربيع تحت إشراف د. بلال فلاح، والذين نتوجه لهما بالشكر والتقدير على جهودهما العلمية والمهنية في صياغة هذا الإطار التحليلي السياساتي، وعلى مساهمتهما في تعميق النقاش حول اقتصاديات ما بعد الحرب وآفاق التعافي في فلسطين.

فراس ملحم
المدير العام

المحتويـــــات

الفصل الأول: ما الذي ينتظر سوق العمل في الضفة الغربية بعد صدمة الحرب؟ 1

1-1 تمهيد 1

2-1 أهداف الدراسة والمساهمة البحثية 2

3-1 تشديد الخناق على الضفة الغربية 4

4-1 تأثير الحرب على الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية خلال الفترة ما بين الربع الرابع 2023 والربع الثاني 2025 7

5-1 المنهجية 12

الفصل الثاني: تأثيرات الحرب على مخرجات سوق العمل 15

1-2 مقدمة 15

2-2 مستويات قياسية للبطالة في الضفة الغربية 16

إطار 1: العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات دون تصريح عمل 23

2-2-1 معدل البطالة ونسبة المشاركة حسب الجنس 25

2-2-2 معدل البطالة ونسبة المشاركة لدى الذكور حسب المستوى التعليمي 28

2-2-3 معدل البطالة لدى الإناث حسب المستوى التعليمي 30

2-2-4 معدل البطالة ونسبة المشاركة حسب الفئة العمرية 31

إطار 2: التغيرات على الحالة العملية للأفراد 33

3-2 المستخدمون بأجر من القطاع الخاص 36

2-3-1 المستخدمون بأجر في القطاع الخاص المحلي حسب النشاط الاقتصادي 37

2-3-2 المستخدمون بأجر في القطاع الخاص حسب الجنس 39

2-3-3 التغير في عدد ساعات العمل 40

2-3-4 التغير في الأجور 43

2.5 الخلاصة 46

المراجع 49

قائمة الجداول

جدول1-1 : نسبة القيمة المضافة الربعية في الضفة الغربية بالأسعار الثابتة سنة الأساس 2015 من قيمتها في الربع الثالث 2023 (%) خلال الفترة :الربع الرابع 2023 إلى الربع الثاني2025 12

جدول 2-1 : عدد العاملين من الضفة الغربية خلال الأعوام (2022-2025) حسب مكان العمل والربع 17

جدول 2-2 : معدل البطالة ونسبة المشاركة الربعية في الضفة الغربية خلال الفترة (2022-2025) 19

جدول 2-3 :نسبة المشاركة في الضفة الغربية خلال الفترة (2022-2025) حسب الربع والجنس(%) 28

جدول 2-4: معدل البطالة ونسبة المشاركة في الضفة الغربية لدى الذكور خلال الفترة (2022-2025)حسب الربع ومستوى التعليم 29

جدول 2-5: معدل البطالة ونسبة المشاركة في الضفة الغربية لدى الإناث خلال الفترة (2022-2025) حسب الربع ومستوى التعليم 30

جدول 2-6 : معدل البطالة في الضفة الغربية خلال الفترة (2022-2025) حسب الربع والفئة العمرية 32

جدول 2-7 :عدد العاطلين عن العمل خلال الفترة (2022-2025) حسب الربع والفئة العمرية (ألف شخص) 32

جدول 2-8 :عدد العاملين بأجر في القطاع الخاص للفترة(2022-2025) حسب الربع والنشاط الاقتصادي (ألف عامل) 38

جدول 2-9: عدد العاملين في الضفة الغربية خلال الفترة (2022-2025) حسب الربع والجنس (ألف عامل) 39

جدول 2-10: متوسط ساعات العمل خلال الفترة (2022-2025) حسب الربع والنشاط الاقتصادي (ساعة/أسبوع) 42

جدول 2-11: متوسط الأجر اليومي للمستخدمين بأجر في القطاع الخاص حسب الربع والمستوى التعليمي (شيكل/يوم) 46

قائمة الأشكال البيانية

شكل 1-1: عدد عمال الضفة الغربية العاملين داخل الضفة الغربية وفي إسرائيل والمستعمرات خلال الفترة (2000-2025) حسب الربع (عامل) 6

شكل 1-2: التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة) سنة الأساس(2015 للضفة الغربية خلال الأعوام (2000-2025) حسب الربع (%) 8

شكل1-3: تطور تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات خلال الفترة (2000-2024) حسب الربع (مليون دولار) 9

شكل 1-4: عدد رخص البناء الصادرة في الضفة الغربية خلال الفترة (2023-2025) حسب الربع 10

شكل 1-5: نسبة الناتج المحلي الإجمالي الربعي بالأسعار الثابتة، سنة الأساس (2015) في الضفة الغربية من قيمته في الربع الثالث 2023 (%)؛ خلال الفترة: من الربع الرابع 2023 إلى الربع الثاني 2025 11

شكل 2-1: تطور معدل البطالة في الضفة الغربية خلال الفترة (2000-2025) حسب الربع(%) 18

شكل 2-2: الفرق في معدل البطالة خلال الفترة (ر4، 2023 – ر2، 2025)، مقارنة مع معدل البطالة في الربع الثالث 2023 (نقطة مئوية) 21

شكل 2-3: معدل البطالة في الضفة الغربية خلال الفترة (2022-2025) حسب الربع والجنس(%) 26

شكل 2-4: عدد العاملين المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في داخل الضفة الغربية خلال الفترة (2022-2025) حسب الربع مقارنة بالربع السابق (ألف عامل) 37

شكل 2-5: معدل الأجر اليومي للمستخدمين بأجر في القطاع الخاص حسب الربع والجنس (شيكل/يوم) 44

ملخص تنفيذي

تأتي هذه الدراسة ضمن المشروع البحثي الهادف إلى تقييم تأثير الحرب اجتماعياً واقتصادياً على الضفة الغربية وقطاع غزة، سعياً إلى كشف آفاق التعافي الممكنة وطرح السياسات التنموية المحتملة. وتستهدف هذه الدراسة سوق العمل في الضفة الغربية تحديداً، حيث تبحث في تبعات الدمار الاقتصادي الذي تسببت به الحرب على سوق العمل المحلي، من حيث مدى تأثر المؤشرات العامة بصدمة الحرب، بدءاً من التشغيل والبطالة وانتهاء بالتغيرات في عدد ساعات العمل والأجور.

تتكون الدراسة من فصلين رئيسين، تطرق الفصل الأول منها إلى الإجراءات والممارسات التقييدية الإسرائيلية المفروضة على الضفة الغربية منذ بداية الحرب، والتي أثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الأداء الاقتصادي وسوق العمل في الضفة الغربية. ومن أبرز هذه الإجراءات قيام الاحتلال الإسرائيلي بسلسلة من الاجتياحات المتكررة، خاصة في شمال الضفة الغربية، وفرض قيود شديدة على حركة السكان والبضائع من خلال نصب مئات الحواجز ونقاط التفتيش والبوابات، ما أدى إلى فصل التجمعات السكانية عن بعضها البعض.

إضافة إلى ذلك، حظرت الحكومة الإسرائيلية الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلي بشكل كبير، مما أثر على سوق العمل الفلسطيني من خلال نقطتين رئيسيتين: الأولى تمثلت في تراجع تعويضات العاملين في إسرائيل، الأمر الذي انعكس سلباً على مستويات الطلب والاستهلاك المحلي، أما الثانية فتمثلت في إجبار العديد من العمال المسرحين على التنافس مع عمال الضفة الغربية على الوظائف المتاحة محلياً. ولم يكتفِ الاحتلال بهذه الإجراءات، بل شدّد الخناق المالي على الحكومة الفلسطينية من خلال الاقتطاعات والخصومات الإسرائيلية الجائرة وغير القانونية من أموال المقاصة، الأمر الذي أدى إلى تراجع ملموس في إيرادات المقاصة وإضعاف قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الموظفين والموردين والأسر المهمشة.

أما الفصل الثاني، فقد تناول بشكل موسع ومفصل التغيرات الحاصلة في التشغيل ومعدل البطالة، ونسبة المشاركة في الضفة الغربية بعد مرور سبعة أرباع على بداية حرب الإبادة على قطاع غزة. ويمكن تلخيص أبرز هذه التغيرات خلال هذه الفترة على النحو التالي:

- **التشغيل والبطالة:** أظهرت البيانات الربعية التأثير المباشر لصدمة الحرب على معدل البطالة في الضفة الغربية. فبعد مرور ربع واحد على بداية الحرب، سجل معدل البطالة مستويات غير مسبوقة، إذ وصل إلى 33.2% في الربع الرابع من عام 2023 مقارنة مع 12.9% في الربع الثالث من العام نفسه، وجاء ذلك نتيجة خسارة أكثر من 203 ألف شخص لوظائفهم، كان الجزء الأكبر منهم (73%) ممن يعملون في سوق العمل الإسرائيلي. وبعد مرور ربعين على بداية الحرب، أدى تراجع التشغيل المحلي إلى انخفاض عدد العاملين في الضفة الغربية بنحو 42.2 ألف عامل. وفي ظل استمرار القيود المشددة على العمل في إسرائيل وتصاعد الحملات العسكرية والضغوط السياسية في الضفة الغربية، بقي معدل البطالة عند مستويات قياسية، إذ بلغ 35.2% خلال الربع الأول من عام 2024.

ومنذ الربع الثاني من عام 2024، بدأت مرحلة اتسمت بتحسن نسبي غير كامل، حيث بدأ سوق العمل باستيعاب الصدمة جزئياً، وانخفضت البطالة تدريجياً لتبلغ 28.8% في الربع الأخير من 2024، مدفوعة بتحسن جزئي في التشغيل المحلي وزيادة طفيفة في عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات، قسم غير يسير منهم يعملون دون تصاريح عمل.

وفي عام 2025، تأرجح معدل البطالة بين صعود وهبوط؛ فقد ارتفع في الربع الأول 2025 بمقدار 1.4 نقطة مئوية عن الربع السابق، ليصل إلى 30.4%، ثم انخفض في الربع الثاني من العام نفسه بمقدار 1.6 نقطة مئوية ليصل إلى 28.6%. ورغم بعض المؤشرات الإيجابية الطفيفة، لا يزال سوق العمل يعيش حالة من التدهور المزمن؛ إذ لا تزال الفجوة في معدلات البطالة مقارنةً بما قبل الحرب تتجاوز 15.7 نقطة مئوية، ما يشير إلى ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد المحلي، وهذا يؤكد على أن مشكلة البطالة بنيوية بالدرجة الأولى ويصعب تخفيض حدتها في ظل استمرار القيود الأمنية والسياسية الراهنة.

أما فيما يتعلق بنسبة المشاركة في القوى العاملة، فلم تشهد تغيرات كبيرة كما هو الحال في معدل البطالة، ويمكن القول إنه كان هناك استقرار في نسبة المشاركة، إذ تراوحت بين 45-47%، وهذا يعود إلى تحول معظم من فقدوا وظائفهم -لا سيما من كانوا يعملون في إسرائيل والمستعمرات- إلى صفوف الباحثين عن عمل بدلا من الانسحاب من السوق، خصوصا في بداية الحرب. ويشير ذلك إلى أن الارتفاع غير المسبوق في معدلات البطالة

ناتج عن أزمة في توفر الفرص، وليس عن تراجع في الرغبة في العمل. ومع استمرار الحرب وتأثيراتها العنيفة تراجعت نسبة المشاركة بشكل طفيف.

- **معدل البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي:** تُظهر معدلات البطالة حسب الجنس أن تأثير الحرب انحصر بشكل كبير في فئة الرجال، وأن تأثيرها على النساء كان متأخراً وأقل حدة مقارنة بالرجال خلال أغلب فترة الدراسة، فبعد مرور 21 شهراً على نشوب الحرب، كان معدل البطالة لدى النساء أعلى بحوالي 4.9 نقاط مئوية مقارنة مع الربع الثالث 2023، بينما كان الارتفاع لدى الرجال بمقدار 18.1 نقطة مئوية خلال فترة المقارنة نفسها.

وقد تناولت الدراسة عدة أوجه لتفسير ضعف تأثر معدل البطالة نسبياً لدى النساء، بصدمات الحرب كما هو الحال عند الرجال، منها أن المشغّل الرئيس للنساء هو القطاع الحكومي، والذي بدوره لم يشهد عمليات تسريح للموظفين، أما في القطاع الخاص، فقد تركز تشغيل النساء في أنشطة الخدمات، كالتعليم والصحة، وهي أنشطة تمتاز بمرونة أكبر وقدرة أعلى على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية مقارنةً بالقطاعات الإنتاجية، والتي شهدت تدهوراً ملحوظاً في بداية الحرب.

على صعيد المستوى التعليمي، أظهرت البيانات الربعية اتساع الفجوة في معدلات البطالة بين الأفراد المتعلمين والأقل تعليماً بعد الحرب. ويمكن تفسير ذلك بأن الأنشطة الاقتصادية التي كانت توظف الرجال ذوي التعليم المتدني، مثل الأنشطة الإنتاجية (خاصة الصناعة والبناء)، تأثرت بالحرب بشكل أكبر من الأنشطة الاقتصادية التي توظف الرجال المتعلمين، والتي تتركز غالباً في الأنشطة الخدمية. إضافةً إلى أن القسم الأكبر ممن فقدوا وظائفهم في بداية الحرب، ولم يحصلوا على فرص مناسبة خلال فترة الحرب، هم من الرجال الذين كانوا يعملون في إسرائيل والمستعمرات، والنسبة الأكبر من هؤلاء العمال من ذوي تحصيل تعليمي منخفض.

- **المستخدمون بأجر في القطاع الخاص:** بعد مرور ربع سنة على بداية الحرب، كانت الأنشطة الاقتصادية الأكثر تأثراً بالتداعيات السلبية للحرب (الصناعة والبناء)، الأكثر فقداناً للوظائف. وقد شهدت هذه الأنشطة، إضافة إلى نشاط التجارة وأنشطة الخدمات التراجع الأكبر في عدد المستخدمين بأجر. ويمكن القول إجمالاً أن مستويات التشغيل في

الأنشطة الإنتاجية، خاصةً نشاط البناء والتشييد، كانت الأكثر تأثراً بالتداعيات السلبية للحرب مقارنةً بالأنشطة الاقتصادية الأخرى، إذ ما تزال مستويات التشغيل خلال فترة الحرب أقل بشكلٍ ملحوظ من المستويات المسجلة قبل الحرب.

- **عدد ساعات العمل في القطاع الخاص حسب الأنشطة الاقتصادية:** تقلص متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية في القطاع الخاص بمقدار 3.8 ساعات في الربع الرابع 2023، أي بعد ربع من بداية الحرب، ليستقر عند 41.9 ساعة. ورغم التذبذبات الطفيفة التي شهدتها الأرباع اللاحقة، بقي هذا المعدل دون المستويات المسجلة قبل الحرب، إذ بلغ متوسط ساعات العمل 42.0 ساعة في الربع الثاني 2025، مقارنةً مع 45.7 ساعة في الربع الثالث 2023. على مستوى الأنشطة الاقتصادية، تباينت الفروقات في متوسط ساعات العمل بين الأنشطة الإنتاجية والأنشطة الخدمية، حيث كانت الأنشطة الإنتاجية الأكثر تضرراً بصدمة الحرب، إذ شهدت تراجعاً حاداً في ساعات العمل خلال الأرباع الثلاثة الأولى بعد بداية الحرب مقارنةً بالأنشطة الخدمية، التي بدأت بدورها تشهد تراجعاً ملموساً في متوسط عدد ساعات العمل مع استمرار الحرب وتشديد القيود والعمليات العسكرية في الضفة الغربية.

- **متوسط الأجر اليومي للعاملين في القطاع الخاص:** انخفض متوسط الأجر اليومي مباشرة بعد اندلاع الحرب، إذ تشير البيانات الربعية إلى انخفاضه في الربع الرابع 2023 بمقدار 12.1 شيكل مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 121.1 شيكل، وفي الأرباع الثلاثة اللاحقة، بدأ معدل الأجر اليومي بالارتفاع تدريجياً حتى وصل إلى 128.3 شيكل في نهاية الربع الثالث 2024. ثم شهد متوسط الأجر اليومي تقلبات بين صعود وهبوط، ليصل في نهاية الربع الثاني 2025 إلى 125.9 شيكل.

وقد تباينت التغيرات في متوسط الأجر اليومي بين الذكور والإناث؛ إذ كان أكثر تقلباً لدى الذكور مقارنةً بالإناث. وعلى المستوى التعليمي، كان التذبذب في الأجور لدى الفئة المتعلمة أعلى منه لدى الفئة الأقل تعليماً. وعليه، فإن تأثير الحرب على معدل الأجور يبدو أقل وضوحاً مقارنةً بمؤشرات سوق العمل الأخرى. وقد يرجع ذلك جزئياً إلى أن استمارة مسح القوى العاملة لا توضح ما إذا كان الأجر المصرح به عند جمع البيانات هو الأجر التعاقدي والمتفق عليه بين العامل وصاحب العمل أم الأجر الفعلي الذي تقاضاه بعد اندلاع الحرب والذي قد يكون أقل من السابق. وتشير دارسات إلى أن العديد من أصحاب

العمل اضطروا إلى تخفيض الأجور خلال فترة الحرب- ولو مؤقتاً- للتعامل مع الصدمات الاقتصادية.

توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن تباطؤ مستويات التشغيل في السوق المحلي خلال فترة الحرب، وارتفاع معدل البطالة على امتدادها، كانا نتيجة نقص الوظائف المتاحة في السوق المحلي، وليس في تقاعس الأفراد أو تراجع رغبتهم في البحث عن عمل. ويعكس ذلك، من جانب آخر، صعوبة تكيف سوق العمل المحلي مع صدمة الحرب، وعدم قدرته على استيعاب العمالة المسرحة من السوق الإسرائيلي.

وتُظهر القراءة التحليلية للمشهد الاقتصادي أن أزمة البطالة الراهنة ليست مجرد عارض لحظي، بل هي انعكاس لأزمة بنيوية متجذرة ناتجة عن تقويض قدرات الاقتصاد المحلي على النمو. فقد تسبب الاحتلال، عبر عقود من الهيمنة الكاملة على الموارد، في تعطيل مسارات التنمية وتحويل الاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد تابع للاقتصاد الإسرائيلي. ومن جهةٍ أخرى، أفرزت السياسات الإسرائيلية واقعاً معيشياً معقداً دفع بشريحة غير قليلة من السكان نحو دائرة العوز، نتيجة الفجوة العميقة بين مستويات الدخل وتكاليف الحياة.

الفصل الأول: ما الذي ينتظر سوق العمل في الضفة الغربية بعد صدمة الحرب؟

1-1 تمهيد

مع اندلاع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول 2023، اشتدت حدة الخناق الإسرائيلي على محافظات الضفة الغربية. فقد فرض الاحتلال قيوداً إضافية على الحركة بين المحافظات والتجمعات السكانية في مختلف أرجاء الضفة الغربية. إلى جانب ذلك، منعت السلطات الإسرائيلية عشرات آلاف العمال من الضفة الغربية من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل والمستوطنات، بعد قرار الحكومة الإسرائيلية بحظر دخول العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي. وقد أدى تغليظ الخناق الإسرائيلي على الضفة الغربية إلى إحداث صدمة في سوق العمل المحلي، إذ طرأ تراجع ملحوظ على أداء مجموعة من المؤشرات داخل سوق العمل في الضفة الغربية مقارنةً بأدائها قبل الحرب، خاصةً المؤشرات المرتبطة بالتشغيل والبطالة.

على مستوى التشغيل، وبعد ربع واحد من الحرب فقد 203.3 ألف شخص وظائفهم في الضفة الغربية، الجزء الأكبر منهم (73%) ممن يعملون في سوق العمل الإسرائيلي. وبعد مرور أكثر من عام على الحرب، وتحديداً في الربع الثاني من عام 2025، لم تعد مستويات التشغيل إلى المستويات السائدة قبل الحرب وبلا شك، انعكس التراجع في التشغيل على معدلات البطالة، والتي ارتفعت بشكلٍ مضطرد بعد ربع واحد من الحرب، واستمرت في الأرباع اللاحقة في تسجيل مستويات غير معهودة مقارنةً بالسنوات الأخيرة. ومن ناحيةٍ أخرى، أدى توقف تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل إلى حرمان الاقتصاد الفلسطيني من تعويضات العمال الفلسطينيين في إسرائيل، والتي تلعب دوراً هاماً في تمويل الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

هذا يعني أننا بصدد الحديث عن واقع مغاير لسوق العمل في الضفة الغربية عما كان عليه قبل الحرب، وهو واقع ستكثر فيه التساؤلات حول ماهية الوضع الجديد لسوق العمل في الضفة الغربية بعد الحرب. وهنا تكمن أهمية القسم الأول من هذه الدراسة في تشخيص هذا الواقع الجديد لسوق العمل على نحو دقيق، من خلال دراسة تأثير صدمة الحرب على مجموعة من المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، بما يسهل بدوره مهمة صانع القرار في رسم سياسات

ناجعة للتخفيف من حدة البطالة وإيجاد آليات فعالة للتكيف مع فقدان العمل ونقص الدخل، خاصة في ظل الظروف والمحددات القائمة التي ستفاقم من تحديات هذه المهمة وتزيدها تعقيداً.

2-1 أهداف الدراسة والمساهمة البحثية

يهدف القسم الأول من الدراسة، بشكل رئيسي، إلى دراسة مدى تأثر المخرجات العامة لسوق العمل في الضفة الغربية بصدمة الحرب، بدءاً من التشغيل والبطالة، وانتهاءً بالتغيرات في عدد ساعات العمل والأجور. كما يهدف إلى تتبع الحالة العملية للأفراد الذين فقدوا وظائفهم نتيجة الصدمات الاقتصادية بسبب الحرب، وذلك بغرض التعرف بشكل أعمق على مدى استيعاب سوق العمل المحلي للعمال الفلسطينيين الذين فقدوا أعمالهم خلال فترة الدراسة الممتدة من الربع الرابع لعام 2023 وحتى الربع الثاني لعام 2025. وبطبيعة الحال، ليست هذه أول دراسة تبحث في تأثير الصدمات على مخرجات سوق العمل الفلسطيني، نظراً إلى تعرضه لصدمات مشابهة في السابق. فقد شهدت معدلات البطالة تغيرات مشابهة في بداية الألفية مع اندلاع الانتفاضة الثانية؛ إذ ارتفع معدل البطالة في الضفة الغربية من 7.5% في الربع الثالث من عام 2000 إلى 26.3% في الربع الرابع من العام نفسه. واستمر معدل البطالة في الفترات اللاحقة في تسجيل معدلات قياسية، بلغت ذروتها في الربع الثالث من عام 2002، والربع الأول من عام 2003، حين وصل معدل البطالة إلى نحو 31%، وحتى نهاية الانتفاضة الثانية في العام 2005، لم يقل معدل البطالة في العادة عن ثلث القوى العاملة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025 أ).

وقد أجريت عدة دراسات تناولت أثر صدمة الانتفاضة الثانية على مخرجات سوق العمل، وبحثت في تأثير تقييد وصول العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي، وكيف أثرت عودة العمال الذين فقدوا وظائفهم في السوق الإسرائيلي على الأجور والبطالة في سوق العمل في الضفة الغربية، خاصة أن هؤلاء العمال شكّلوا بدائل متاحة للعمالة المحلية. وتوصلت إحدى الدراسات إلى أن أجور العمال ذوي المهارة المنخفضة (التحصيل التعليمي المنخفض) تأثرت سلباً، في حين كان الارتباط ضعيفاً بالنسبة إلى أجور العمال المهرة (ذوي التحصيل التعليمي المرتفع). ويرتبط ذلك بطبيعة العمل في سوق العمل الإسرائيلي، حيث تعمل الغالبية العظمى من العمال في قطاعي البناء والزراعة (Mansour, 2010).

وفي السياق ذاته، قام فلاح (2018) بدراسة تأثير صدمة الانتفاضة الثانية على الأجور وتشغيل العمال المحليين في المناطق الريفية في الضفة الغربية. وقد استنتجت الدراسة أن عودة العمال الذين سبق أن عملوا في الاقتصاد الإسرائيلي تسببت في انخفاض أجور العمال ذوي المهارات المنخفضة في السوق المحلي. كما أثبتت هذه الدراسة أن تنافس العمال العائدين من سوق العمل الإسرائيلي مع العمال المحليين في الأرياف يقتصر على الباحثين عن عمل، ولا يمتد إلى منافسة العاملين على وظائفهم، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن فترة البطالة تطول لدى الأفراد من ذوي المهارة المنخفضة.

تتمثل النتيجة المشتركة الواضحة في مختلف الصدمات التي تعرض لها سوق العمل الفلسطيني في ارتفاع معدل البطالة بعد توقف تدفق العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي. وهذا يعكس من جانب الاعتماد المفرط على السوق الإسرائيلي في استيعاب فائض العمالة من الضفة الغربية (النقيب وعطياني، 2003؛ حباس وقزمار، 2022)، وكيف أدى هذا الاعتماد إلى تعاظم الفجوة بين العرض والطلب على العمالة في الضفة الغربية. ومن جانب آخر، يعكس ضعف قدرة الاقتصاد المحلي على توليد فرص عمل لائقة للأيدي العاملة، ففي ظل شح الوظائف وانخفاض الأجور في السوق المحلي، مقارنة بتوفر فرص عمل بأجر أعلى في سوق العمل الإسرائيلي، توجهت نسبة لا يُستهان بها من القوى العاملة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي، حتى أضحى بذلك مصدرا رئيسيا لتشغيل العمالة الفلسطينية خاصة في الضفة الغربية (فرسخ، 1998، 2010).

من النتائج المشتركة الأخرى التي يصعب إغفالها بعد كل صدمة أن حركة العمالة الفلسطينية للعمل في سوق العمل الإسرائيلي (الطلب على العمالة الفلسطينية) كانت رهينة للاعتبارات السياسية والأمنية الإسرائيلية. ولا يمكن في هذا السياق تجاهل الدراسات التي حذرت من تدفق العمالة الفلسطينية نحو سوق العمل الإسرائيلي، إذ نبهت دراسة فلاح (2018) إلى التداعيات السلبية لذلك، موضحة أن الاعتماد المفرط على سوق العمل الإسرائيلي للحفاظ على انخفاض معدلات البطالة قد لا يستمر أو لا يكون فعالاً على المدى الطويل. عدا عن الدراسات الأخرى التي بينت التأثيرات السلبية لتحويلات العمالة الفلسطينية من الاقتصاد الإسرائيلي على المدى الطويل في القطاعات الإنتاجية، فيما يعرف بـ" عوارض المرض الهولندي" والمتمثلة في تشوه هيكل الأسعار، وضمور القاعدة الإنتاجية، وخلق اقتصاد تابع للاقتصاد الإسرائيلي (Agbahey, 2018, 2020)، لا يقوى على خلق فرص عمل كافية ومجزية للأفراد في أوقات الأزمات.

ولعل أقرب الدراسات السابقة هي الدراسة المشتركة الأولى لمنظمة العمل الدولية، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (ILO, MAS, and PCBS, 2025a) التي تناولت التأثير المباشر للحرب خلال الشهور الثلاثة الأولى على سوق العمل في الضفة الغربية، وكذلك الدراسة المشتركة الثانية (ILO, MAS, and PCBS, 2025b) التي تناولت بصورة أساسية آليات تكيف العمال الذين فقدوا أعمالهم خلال الفترة نفسها، واستكشاف توجهاتهم نحو العودة إلى أماكن عملهم في سوق العمل الإسرائيلي والمستعمرات في الضفة الغربية.

على ضوء ما سبق، يسعى القسم الأول من هذه الدراسة إلى فحص التأثيرات السلبية للحرب على سوق العمل الفلسطيني، وفحص مدى قدرة سوق العمل المحلي على امتصاص الصدمات الناشئة خلال 21 شهراً منذ بدء الحرب. وتعد هذه المقاربة مهمة؛ لأنها لا تقتصر على قياس الأثر الفوري للأحداث، بل تتعمق في فهم الديناميكيات المتوسطة والتغيرات في بنية سوق العمل، ومدى مرونته في مواجهة الأزمات، بما يسهم في تقديم صورة شاملة تدعم صنع القرار ووضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

3-1 تشديد الخناق على الضفة الغربية

منذ اندلاع حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، قامت إسرائيل بتغليظ الخناق على الضفة الغربية من خلال مجموعة من الإجراءات والممارسات التقييدية، والتي أثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الأداء الاقتصادي وسوق العمل في الضفة الغربية، وقد كانت على النحو التالي:

- **الاجتياحات المتكررة لشمال الضفة الغربية:** مع بداية الحرب، اقتحمت قوات الاحتلال عدة مدن وبلدات في الضفة الغربية، خاصة في شمالها، كان أوسعها الحملة العسكرية التي شنتها القوات الإسرائيلية على شمال الضفة الغربية مع بداية العام 2025، أطلق على هذه العملية اسم "السور الحديدي"، استهدفت بشكل رئيسي مناطق جنين وطولكرم وطوباس، تحديداً المخيمات الفلسطينية المتواجدة في هذه المناطق. وقد أسفرت هذه العملية العسكرية عن تدمير واسع للبنية التحتية (المياه، الكهرباء، والاتصالات) والمرافق الحيوية، كما أدت إلى نزوح عشرات الآلاف من الفلسطينيين من أماكن سكنهم نحو مناطق أخرى. فقد أدت العمليات العسكرية في شمال الضفة الغربية إلى تهجير قسري لما يقارب 36 ألف شخص (UNCTAD, 2025).[1]

[1] لحق دمار كبير بالمنازل والوحدات السكنية والبنية التحتية. فقد أعلنت بلدية جنين أن مخيمها أصبح منطقة غير صالحة للسكن على الإطلاق بعد تدمير الاحتلال الكامل للبنية التحتية ونحو 600 منزل، عدا أن نحو 3,250

- **تشديد القيود على الحركة والتنقل داخل الضفة الغربية:** منذ اندلاع الحرب، أقامت قوات الاحتلال الإسرائيلي مزيداً من الحواجز والبوابات ونقاط التفتيش بين محافظات الضفة الغربية وداخلها، حيث وصل العدد الإجمالي لجميع أنواع الحواجز، بما فيها الحواجز الثابتة والمتحركة والبوابات الحديدية والسواتر الترابية والمكعبات الإسمنتية إلى قرابة 909 معيقات حركة في الضفة الغربية، منها 82 حاجزاً وبوابة جديدة نُصبت منذ بداية عام 2025، وقرابة 150 بوابة حديدية نصبت منذ بداية الحرب (هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2025)، وخلال هذه الفترة شرع الاحتلال في استبدال السواتر الترابية والمكعبات الأسمنتية بالبوابات العسكرية، بهدف قطع أواصر التواصل بين التجمعات السكانية في الضفة الغربية، وعزلها في كانتونات معزولة، وإبقاء الوضع الحالي من الإغلاقات والحصار لفترة طويلة الأمد. ومع استمرار هذه القيود لأكثر من عامين، تقلصت التجارة الداخلية بين المحافظات، وازدادت صعوبة تنقل العمال والموظفين لأماكن عملهم، خاصة إذا كانت تقع في محافظة مختلفة عن مكان سكنهم، كما تراجع النشاط الاقتصادي بشكلٍ عام.

- **منع العمالة الفلسطينية من الوصول إلى أماكن عملها داخل إسرائيل والمستعمرات:** شددت الحكومة الإسرائيلية على دخول العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي، عدا عن أنها أوقفت/ألغت قسم كبير من تصاريح العمل الممنوحة للعمال الفلسطينيين. وقد ترك هذا الإجراء أثراً سلبياً على سوق العمل الفلسطيني، إذ إن إضافة قرابة 171.7 ألف شخص من الضفة، كانوا يعملون في إسرائيل قبل الحرب (الربع الثالث 2023) إلى صفوف العاطلين عن العمل أسهمت في تفاقم مشكلة البطالة في الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023). وهذا حرم الاقتصاد الفلسطيني من تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والتي تشكل 16.8% من الدخل القومي الإجمالي المتاح في العام 2022،[2] ما كان له أثر كبير في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل الاستهلاك والاستثمار. أيضاً، يؤثر تراجع العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي على

وحدة سكنية داخل المخيم أصبحت غير صالحة للسكن بسبب الدمار الناتج عن العدوان الإسرائيلي (شبكة الجزيرة، 2025). حيث يواجه النازحون من مخيمات اللاجئين أزمة إنسانية واقتصادية واجتماعية صعبة، وقد توزع النازحون على عدة مراكز إيواء، إضافة إلى لجوء آلاف آخرين إلى منازل أقاربهم في المناطق المجاورة.

[2] احتسبت النسبة بالاعتماد على إحصاءات ميزان المدفوعات والحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المنشورة على موقعه:

المصدر1: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025). إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2025 رام الله، فلسطين.

المصدر2: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. النتائج الأولية لميزان المدفوعات الربعي لفلسطين حسب الطبعة السادسة.

عدد العاملين في السوق المحلي في الضفة الغربية كما يصور الشكل 1-1، والذي يظهر وجود علاقة ارتباط إيجابية بينهما، والتي يمكن تفسيرها كما يلي:

- تؤدي زيادة عدد العاملين من الضفة في إسرائيل إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات والاستثمار في أسواق الضفة، وبالتالي إلى زيادة التشغيل المحلي.
- غالباً ما يرافق تخفيف القيود الإسرائيلية على تشغيل عمال الضفة في إسرائيل تخفيف للقيود على الحركة في الضفة الغربية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع التشغيل المحلي.
- في ظل الاعتماد المفرط على سوق العمل الإسرائيلي في استيعاب فائض اليد العاملة الفلسطينية، نجد عند تراجع عدد العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي بسبب القيود الإسرائيلية على تدفق العمالة، صعوبة استيعاب فائض اليد العاملة الفلسطينية في اقتصاد الضفة الغربية.

شكل 1-1: عدد عمال الضفة الغربية العاملين داخل الضفة الغربية وفي إسرائيل والمستعمرات خلال الفترة (2000-2025) حسب الربع (عامل)

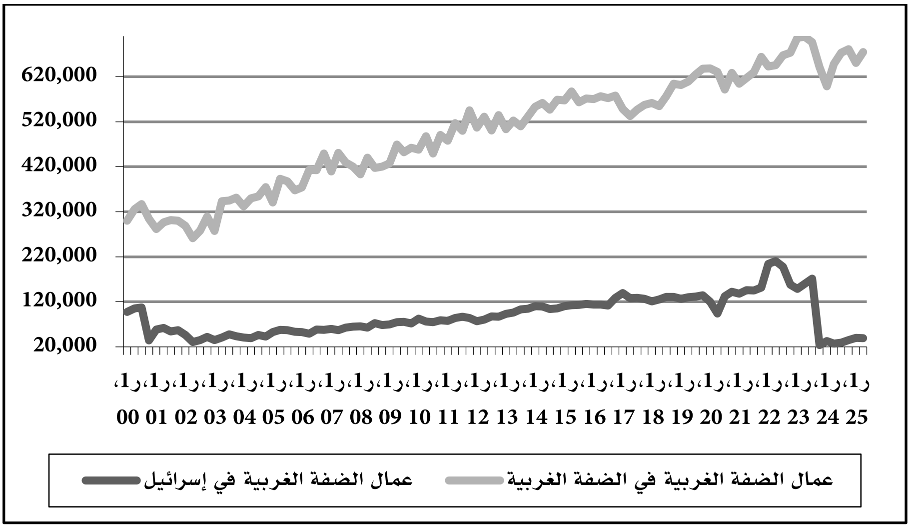

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسوح القوى العاملة الفلسطينية (البيانات الخام ربع السنوية). رام الله-فلسطين.

- **تغليظ الخناق المالي على الحكومة الفلسطينية:** تزايدت وتيرة العقوبات والممارسات المالية الإسرائيلية منذ بداية الحرب، وبخاصة الاقتطاعات والخصومات الإسرائيلية الجائرة وغير القانونية من أموال المقاصة، والتي أدت إلى تراجع ملموس في إيراداتها، فقد شهدت تراجعاً في قيمتها بنسبة 31.7% في العام 2024 مقارنةً مع العام 2023، لتبلغ حوالي 6.9 مليار شيكل. وتزامن ذلك مع حدوث انخفاض ملحوظ لإيرادات الجباية المحلية بنسبة 19% لتبلغ حوالي 4.8 مليار شيكل. بالمحصلة، انخفضت الإيرادات العامة بنسبة 27% في العام 2024 مقارنةً مع العام 2023، لتصل إلى حوالي 11.7 مليار شيكل (وزارة المالية، 2025).

تعكس هذه الأرقام خطورة الوضع المالي الراهن للحكومة وتهديده الكبير لاستقرارها واستدامتها. يذكر أن الحكومة الفلسطينية أعربت في أكثر من مناسبة عن عواقب استمرار احتجاز إسرائيل لأموال المقاصة، خاصةً أنها لم تتسلم أي جزء من مبالغ المقاصة منذ حزيران 2025 وحتى تاريخ إعداد الدراسة، رغم قيام إسرائيل بجمع هذه الإيرادات وتطبيق الخصومات عليها. وتبلغ قيمة الأموال المحتجزة من المقاصة منذ العام 2019 حتى شهر تموز 2025 نحو 10 مليارات شيكل. إن توقف إسرائيل عن تحويل هذه الأموال ينعكس سلباً على قدرة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها المالية، وعلى رأسها تسديد رواتب الموظفين ومستحقات الموردين، الأمر الذي يؤثر بدوره سلباً على الاقتصاد المحلي وقدرة المنشآت على التوظيف، كما يحد من قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في مجالي الصحة والتعليم.

- **أدى ازدياد الحواجز العسكرية بين المحافظات إلى ارتفاع تكاليف النقل**، إذ أصبح نقل البضائع من محافظة إلى أخرى يستلزم استخدام طرق التفافية طويلة وصعبة، ما زاد المسافة والمدة اللازمة للنقل، ورفع تكاليف الإنتاج والتوزيع، وأسهم سلباً في قدرة المنشآت في التوسع في الإنتاج والتشغيل.

4-1 تأثير الحرب على الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية خلال الفترة ما بين الربع الرابع 2023 والربع الثاني 2025

يُستخدم التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر رئيسي لتقييم الأثر المباشر لصدمة الحرب على الاقتصاد المحلي. ومن جانبٍ آخر، يمكن تتبع مدى تأثر سوق العمل بهذه الصدمة عبر مراقبة التطورات الحاصلة في الأداء الاقتصادي. فعندما ينخفض الطلب المحلي وتتراجع

الإيرادات نتيجة لوجود صدمة مثل الحرب الراهنة، تلجأ الشركات والمنشآت في الغالب إلى اتخاذ تدابير صارمة لخفض تكاليف التشغيل بما يضمن استمراريتها ويقلص من حجم خسائرها، وتشمل هذه التدابير عادة تسريح العاملين وتجميد عمليات التوظيف. بكلمات أخرى، هذا يعني أن الانكماش الاقتصادي سيرافقه فقدان الكثير من الأفراد لوظائفهم الحالية، عدا عن تأثيره السلبي في إعاقة خلق فرص عمل جديدة. بالمحصلة، تترجم هذه التغيرات إلى ارتفاعات ملموسة في معدل البطالة، مع تباين في حدة هذا التأثير على شرائح القوى العاملة.

كان تأثير صدمة الحرب فورياً على الأداء الاقتصادي في الضفة الغربية، فما لبث أن مر ربع واحد على نشوب الحرب حتى تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية مقارنة مع الربع السابق بنسبة 18.8% كما يظهر الشكل 1-2 (نفس المعدل تقريباً عند عقد المقارنة مع الربع المناظر 2022)، وهو بالمناسبة ثاني أدنى معدل انكماش ربعي خلال العقدين الأخيرين بعد الانكماش الذي حصل أثناء جائحة كورونا (بمقدار 20%). وقد جاء هذا الانكماش بعد اندلاع الحرب نتيجة انتكاس حاد في جانبي الطلب (الاستهلاك) والعرض (الإنتاج).

شكل 1-2: التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015) للضفة الغربية خلال الأعوام (2020-2025) حسب الربع (%)

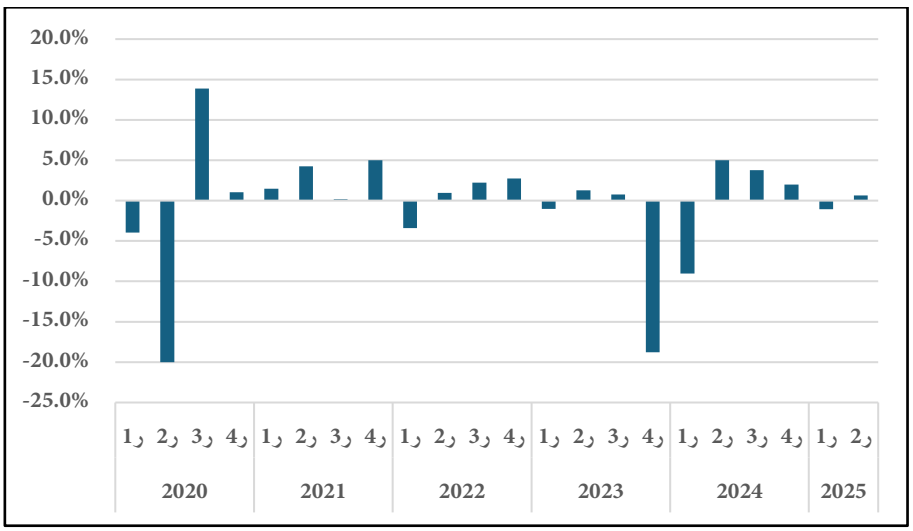

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025). إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2025 رام الله، فلسطين.

شهد الربع الرابع 2023 انخفاضاً في جميع القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني. وقد كان التراجع الأكبر، مقارنةً مع الربع السابق، في نشاط الصناعة (تراجع بنسبة 29.0%)، يليه نشاط البناء والتشييد (22.0%). يمكن أيضاً تتبع التغير في جانب الإنفاق (Expenditure) لفهم التغيرات على الناتج المحلي، فقد شهد الاستهلاك الخاص تراجعاً ملحوظاً بنسبة 20.9% في الربع الرابع 2023 مقارنةً مع الربع السابق بسبب التراجع الكبير في تعويضات العاملين في سوق العمل الإسرائيلي والمستعمرات غير القانونية كما يظهر الشكل (1-3). كما شهد الإنفاق العام تراجعاً بنسبة 24.8% بسبب استمرار إسرائيل في اقتطاع جزءٍ من أموال المقاصة. كما شهد كل من الاستثمار والتصدير تراجعاً بنسبة 23.6%، و19.3% على الترتيب خلال فترة المقارنة نفسها. وقد انعكس هذا التراجع في الاستهلاك الخاص والعام في تراجع كبير في الواردات بنسبة 25.4%.

شكل 1-3: تطور تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات خلال الفترة (2020-2024) حسب الربع (مليون دولار)

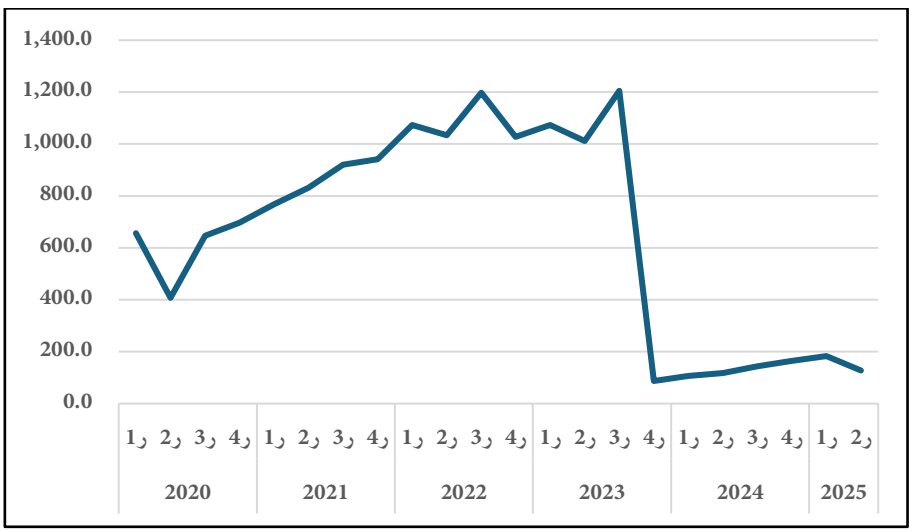

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. النتائج الأولية لميزان المدفوعات الربعي لفلسطين حسب الطبعة السادسة.

بعد مرور ربعين على بداية الحرب، استمر الأداء الاقتصادي في الضفة الغربية بالانكماش، إذ تراجع الناتج المحلي بنسبة 9% بين الربع الرابع 2023 والربع الأول 2024، وقد جاء هذا التراجع كذلك نتيجة تراجع الطلب والإنتاج، فعلى مستوى القيمة المضافة، شهدت كافة الأنشطة الاقتصادية تراجعاً في القيمة المضافة، وقد كان التراجع الأعلى في نشاط البناء

والتشييد، ومن المؤشرات التي من الممكن الاستدلال بها على حجم التراجع في هذا النشاط، التراجع الواضح في عدد الرخص الصادرة في الأرباع الأولى لبداية الحرب كما يوضح الشكل (4-1)، عاكساً تراجع الدخل لدى المواطنين وعزوف عدد منهم عن مباشرة البناء أو الإضافة أو استكمال الأعمال القائمة.

شكل 4-1: عدد رخص البناء الصادرة في الضفة الغربية خلال الفترة (2023-2025) حسب الربع

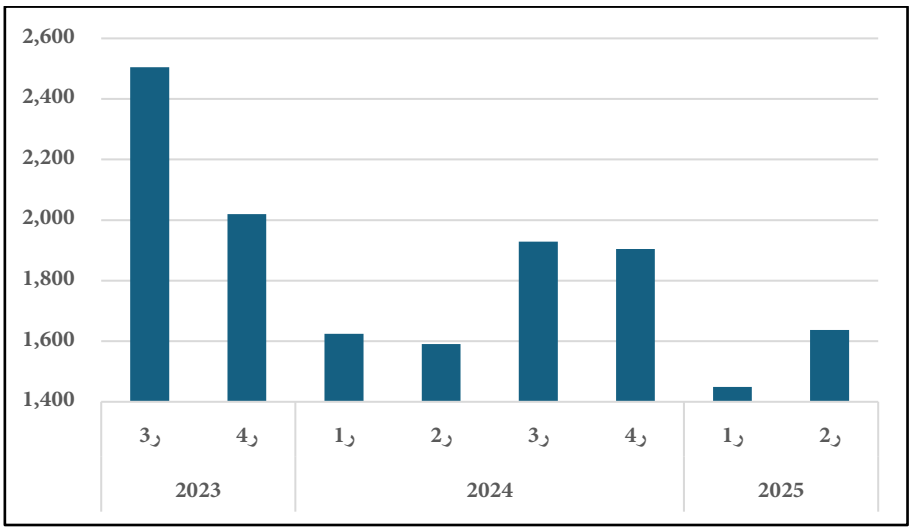

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. سلسلة البيانات الصحفية الربعية لنتائج رخص الأبنية في فلسطين (نشرات متفرقة)، رام الله – فلسطين، متاح على: PCBS

أما على مستوى الإنفاق، فقد استمر تراجع الإنفاق الحكومي تحت تأثير استمرار الجانب الإسرائيلي باحتجاز أموال المقاصة، كما استمر تراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص مدفوعاً بتراجع تعويضات العاملين في إسرائيل والمستعمرات. كذلك شهد هذا الربع استمرار تراجع التكوين الرأسمالي الإجمالي.

بدأت تظهر بعض ملامح التحسن على الأداء الاقتصادي في الضفة الغربية منذ الربع الثاني 2024 مقارنةً بالمستويات القياسية المنخفضة في الربع السابق، وقد استمر هذا التحسن الطفيف حتى الربع الرابع 2024. في العام 2025، تأرجح الناتج المحلي بين تراجع في الربع الأول 2025 ونمو طفيف في الربع الثاني 2025 (جدول 1-1).

ما يمكن ملاحظته من خلال تتبع الأداء الاقتصادي للضفة الغربية منذ بداية الحرب، أن استمرار تشديد القيود الإسرائيلية على الضفة الغربية، أحدث أثاراً سلبية عميقة على اقتصادها، إذ ما زالت مستويات الناتج المحلي المسجلة منذ بدء الحرب أقل من المستويات المسجلة عشية الحرب (الربع الثالث 2023) كما هو موضح في الشكل 1-5.

شكل 1-5: نسبة الناتج المحلي الإجمالي الربعي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015) في الضفة الغربية من قيمته في الربع الثالث 2023 (%)؛ خلال الفترة: من الربع الرابع 2023 إلى الربع الثاني 2025

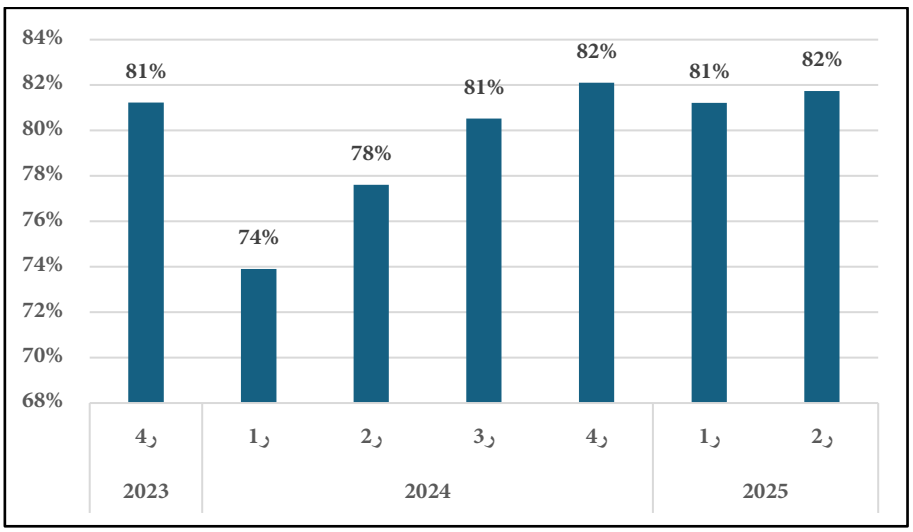

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025). إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2025 رام الله، فلسطين.

على مستوى جانب الإنتاج، يظهر الجدول 1-1 أن القيمة المضافة لأغلب الأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية ما زالت دون مستوياتها المسجلة قبل الحرب، خاصةً نشاط البناء والتشييد، ونشاط الصناعة. ومن المرجح أن تشهد الأنشطة الاقتصادية التي شهدت تراجعاً كبيراً في قيمتها المضافة فقداناً أكبر للوظائف. وعلى العكس من ذلك، يتوقع أن تشهد الأنشطة الاقتصادية التي كان انخفاض قيمتها المضافة أقل نسبياً انخفاضاً أقل في مستويات التوظيف.[3]

[3] يظهر جدول (1-1) وجود انخفاض في القيمة المضافة لقطاع الإدارة العامة، وهذا يعكس في الغالب تراجعاً في الإنفاق الحكومي كما تظهر مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي لاحقاً، لكن الانخفاض الحاصل على

جدول 1-1: نسبة القيمة المضافة الربعية في الضفة الغربية بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015) من قيمتها في الربع الثالث 2023 (%)؛ خلال الفترة: من الربع الرابع 2023 إلى الربع الثاني 2025

النشاط الاقتصادي	2023	2024				2025	
	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	89.5	80.3	104.8	96.1	104.7	101.8	104.0
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	71.0	64.2	69.2	72.4	73.7	69.2	74.5
الإنشاءات	78.0	59.6	58.4	61.7	67.2	56.1	71.0
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	86.6	78.0	86.3	90.4	90.6	90.7	90.8
النقل والتخزين	79.5	70.7	82.6	86.8	81.3	67.0	79.5
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	87.5	82.2	83.4	83.3	83.2	85.8	93.7
المعلومات والاتصالات	82.6	76.1	80.7	83.0	79.9	80.7	86.0
الخدمات	85.2	76.2	77.8	79.3	77.7	81.6	85.0
الإدارة العامة والدفاع	96.4	91.4	96.2	95.6	107.0	96.3	101.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025). إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2025 رام الله، فلسطين.

1-5 المنهجية

ستقوم هذه الدراسة برصد ومقارنة أداء مجموعة من المؤشرات قبل نشوب الحرب وبعدها من خلال تتبع التغيرات في كل ربع بعد الحرب مقارنةً مع الفترة المرجعية للدراسة (الربع الثالث 2023). لأغراض هذه المقارنة، ستعتمد الدراسة، بشكل أساسي، على أحدث البيانات الربعية لمسوح القوى العاملة الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الفترة من الربع الأول 2022 وحتى الربع الثاني 2025. كما ستقوم الدراسة بفحص ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية،[4] في المؤشرات المراد دراستها وتحليلها وهي:

هذا النشاط لن تكون له تداعيات فورية على مستويات التشغيل (خفض مستويات التشغيل) في القطاع الحكومي. فقد انعكس الانخفاض في الإنفاق الحكومي على شكل صرف نسبة من الراتب (70%-75%)، وتقليص ساعات العمل للتكيف مع صدمة الحرب.

[4] كما سيتم خلال فترة الدراسة فحص إن كانت الفروق في المؤشرات المراد رصدها أعلاه ذات دلالة إحصائية، باستخدام معادلة الانحدار التالية:

$$Y_t = B_0 + B_1 D_t + e_t$$

- نسبة المشاركة حسب الجنس، والفئة العمرية، ومستوى التعليم، حيث تُعرف الفئة المتعلمة بأنها الفئة الحاصلة على تعليم أعلى من شهادة الثانوية العامة، في حين تُعرف الفئة الأقل تعليماً بأنها الحاصلة على تعليم ثانوي فما دون.
- عدد العاملين والعاطلين عن العمل (البطالة) حسب الجنس، والفئة العمرية، ومستوى التعليم.
- الأجور حسب الجنس، ومستوى التعليم، والفئة العمرية، والنشاط الاقتصادي، ومكان العمل.
- عدد ساعات العمل في القطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي.

Yt: المتغير التابع: المؤشر المراد رصده في الربع (t) (نسبة المشاركة، معدل البطالة،.....).

$\beta 0$: ثابت الانحدار (يمثل متوسط المؤشر في فترة ما قبل الحرب)

Dt: متغير وهمي (Dummy Variable) يعرف كما يلي:

- Dt = 0 للأرباع من الربع الأول 2022- الربع الثالث 2023)
- Dt = 1 للأرباع من الربع الرابع 2023-الربع الثاني 2025)

B1: معامل أثر الحرب (يمثل الفرق في المتوسط بين الفترتين)

et: الخطأ العشوائي.

الفصل الثاني: تأثيرات الحرب على مخرجات سوق العمل

2-1 مقدمة

سنركز في هذا القسم على تتبع التغيرات الربعية الحاصلة على أبرز مؤشرات سوق العمل في الضفة الغربية حتى نهاية الربع الثاني من العام 2025 (أي بعد حوالي 7 أرباع على نشوب الحرب). بعد ذلك، سنقوم بمقارنة هذه المؤشرات في الضفة الغربية خلال فترة الحرب (ر4 2023 -ر2 2025) مع الربع الثالث 2023 (الفترة المرجعية-عشية الحرب). كما سنقوم خلال هذا الفصل باستعراض تأثيرات صدمة الحرب على المؤشرات العامة في السوق المحلي حسب الجنس والمستوى التعليمي. وقد يتساءل البعض: هل جميع التغيرات التي طرأت على مخرجات سوق العمل تعود إلى صدمة الحرب؟ لا شك أن الجواب الواضح على هذا التساؤل هو أن الحرب تمثل السبب الرئيسي، إذ لم يكن حدوثها بالحسبان ولم يكن متوقعاً. إضافة إلى ذلك، كانت المؤشرات الخاصة بسوق العمل، وحتى المؤشرات الاقتصادية بشكلٍ عام، تسير باتجاه مستقر قبل الحرب، عدا عن ذلك، يُظهر استعراض الأرقام أن حجم صدمة الحرب كان كبيراً على أبرز مؤشرات سوق العمل منذ بدايتها، خاصة التشغيل والبطالة (ILO, MAS, and PCBS, 2025a).

بدايةً، سنتطرق إلى تأثير صدمة الحرب على عدد العاملين من الضفة الغربية، ومعدل البطالة، ونسبة المشاركة، وذلك حسب الجنس، والمستوى التعليمي، والفئة العمرية. بعد ذلك سنركز على تأثيرات الحرب على العاملين بأجر في القطاع الخاص، دون العاملين بأجر في القطاع العام، نظراً لأن التأثير الأكبر للحرب كان على العاملين في القطاع الخاص (ILO, MAS, and PCBS, 2025a)، فقد تفادت الحكومة الفلسطينية، كما بينا أعلاه، تسريح الموظفين، وفي المقابل استمرت في تأجيل جزء من الأجور المستحقة كإجراء احترازي نتيجة انخفاض عائدات الضرائب أثناء الحرب.

إن ارتفاع معدل البطالة في الضفة قبل الحرب يعني أن مشكلة البطالة ليست وليدة الحرب الأخيرة، وإنما هي نتاج الإجراءات القمعية الإسرائيلية الممتدة منذ عقود، والتي هدفت بالدرجة الأولى لزيادة تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي (الخالدي وآخرون، 2022؛ جميل، وقزمار، وربيع، 2020؛ النقيب، وعطياني، 2003؛ Fallah, 2018). فقد أسهمت هذه

الإجراءات الإسرائيلية القمعية مع مرور الزمن في تردي الأوضاع الاقتصادية في فلسطين، وأحدثت تشوهات بنوية في هيكل الاقتصاد الفلسطيني، حدت من قدرته على استيعاب مزيد من الوافدين إلى سوق العمل، بسبب الضمور الذي أصاب القطاعات الإنتاجية، لا سيما قطاعي الزراعة والصناعة (مكحول، 2006؛ Agbahey et al., 2021, 2020).

إضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع معدل البطالة في الضفة الغربية قبل الحرب يدل على وجود فجوة ليست بالهينة بين مؤشري العرض والطلب على العمالة لصالح العرض. كما يعكس من زاوية أخرى مدى الاعتماد المفرط على سوق العمل الإسرائيلي في استيعاب اليد العاملة المحلية، كما أشرنا في الفصل الأول من الدراسة.

2-2 مستويات قياسية للبطالة في الضفة الغربية[5]

لم يمض سوى ربع واحد على بداية الحرب حتى بدأت تداعياتها السلبية بالظهور بوضوح على سوق العمل في الضفة الغربية. فقد تعرض سوق العمل إلى صدمة مزدوجة: تمثلت الصدمة الأولى في تراجع النشاط الاقتصادي المحلي وما ترتب عليه من انخفاض مستوى التشغيل، إذ انخفض عدد العاملين في السوق المحلي من 696.6 ألف عامل في الربع الثالث 2023 إلى 641 ألف عامل في الربع الرابع 2023.

أما الصدمة الثانية فتمثلت، في القيود المشددة التي فرضت على تدفق العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي، حيث تراجع عدد العاملين هناك من 171.7 ألف عامل في الربع الثالث 2023 إلى 24 ألف عامل في الربع الرابع 2023 (انظر الجدول 2-1). وبذلك، انخفض إجمالي عدد العاملين من الضفة الغربية بمقدار 203.3 ألف شخص خلال ربع واحد فقط بعد بداية الحرب.

ورغم هذا الانخفاض الحاد في التشغيل لم تشهد نسبة المشاركة في سوق العمل تغيراً كبيراً بين الربعين المتتاليين، إذ تراجعت بأقل من نقطة مئوية (انظر الجدول 2-2). ويشير ذلك إلى

---

[5] مصادر الأرقام في هذا القسم:
1- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025). إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2025 رام الله، فلسطين.
2- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسوح القوى العاملة الفلسطينية (البيانات الخام ربع السنوية). رام الله-فلسطين.

أن الجزء الأكبر ممن فقدوا وظائفهم انتقلوا إلى صفوف العاطلين عن العمل، حيث تضاعف عددهم في الضفة الغربية بشكل كبير في الربع الرابع 2023، ليصل إلى ما يقارب 317 ألف شخص، مقارنةً مع 129.3 ألف شخص في الربع السابق، و118.8 ألف شخص في الربع المناظر.

وعلى ضوء هذه التطورات، ارتفع معدل البطالة في الضفة الغربية خلال الربع الرابع 2023 إلى نحو 33.2%، وهو أعلى مستوى له منذ عقدين (انظر الشكل 2-1)، بزيادة قدرها 20.3 نقطة مئوية مقارنةً بالربع الثالث 2023، و21.3 نقطة مئوية مقارنةً بالربع المناظر من عام 2022.

ومع استمرار تدهور النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية في الربع الأول 2024، انخفض عدد العاملين في السوق المحلي للمرة الثانية على التوالي بمقدار 42.2 ألف عامل. وفي ظل تشديد القيود الإسرائيلية على تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل، بقي عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات أقل وبشكل ملحوظ من الأرقام المسجلة قبل الحرب. وفي ظل بقاء نسبة المشاركة مستقرة نسبياً (بانخفاض طفيف يقل عن نقطة مئوية)، استمر ارتفاع عدد العاطلين ليصل إلى نحو 344 ألف شخص، ما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى نحو 35.2%.

جدول 2-1: عدد العاملين من الضفة الغربية خلال الأعوام (2022-2025) حسب مكان العمل والربع

مكان العمل (ألف عامل)	2022	2023				2024				2025	
	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2
الضفة الغربية	705.6	706.8	708.5	696.6	641	598.8	648.4	673	680.8	650.4	675.0
إسرائيل	126.3	120.8	134.8	147.2	17	15.6	13.4	16.9	19.7	25	23.4
المستعمرات	28.7	27.8	25.3	24.5	7	17.1	13.9	12.6	15.4	15.3	15.7
إسرائيل والمستعمرات	155	148.6	160.1	171.7	24	32.7	27.3	29.5	35.1	40.3	39.1
إجمالي العاملين من الضفة الغربية	860.6	855.4	868.6	868.3	665	631.5	675.7	702.5	715.9	690.7	714.1
نسبة العاملين في إسرائيل والمستعمرات من إجمالي العاملين من الضفة الغربية	%18.0	%17.4	%18.4	%20	%3.6	%5.2	%4.0	%4.2	%4.9	%5.8	5.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسوح القوى العاملة الفلسطينية (البيانات الخام ربع السنوية). رام الله-فلسطين.

شكل 2-1: تطور معدل البطالة في الضفة الغربية خلال الفترة (2001-2025) حسب الربع (%)

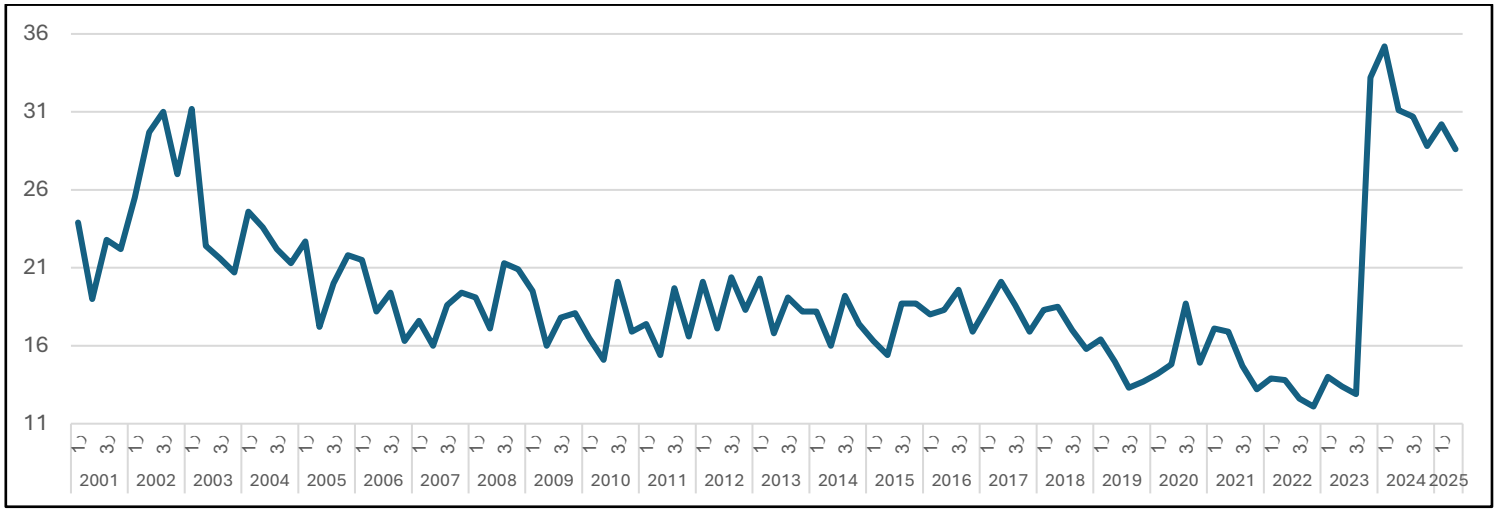

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسوح القوى العاملة الفلسطينية (البيانات الخام ربع السنوية). رام الله-فلسطين.

جدول 2-2: معدل البطالة ونسبة المشاركة الربعية
في الضفة الغربية خلال الفترة (2022-2025)

المؤشر	2022	2023				2024				2025	
	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2
معدل البطالة	12.1	14	13.4	12.9	33.2	35.2	31.1	30.7	28.8	30.2	28.6
نسبة المشاركة	47.3	47.7	47.8	47.3	46.5	45.6	45.6	46.9	46.1	45.2	45.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسوح القوى العاملة الفلسطينية (البيانات الخام ربع السنوية). رام الله-فلسطين.

مع ظهور بعض مظاهر التحسن الطفيف في النشاط الاقتصادي منذ الربع الثاني 2024، طرأ تحسن جزئي على التشغيل في الضفة الغربية خلال الفترة بين الربع الثاني 2024 والربع الرابع 2024 كما يظهر الجدول 2-1، إلا أن عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات ظل أقل بكثير من مستوياته المسجلة قبل الحرب في ظل استمرار تقييد دخول العمال إلى سوق العمل الإسرائيلي. وفيما يتعلق بمعدل البطالة ونسبة المشاركة خلال الفترة نفسها، يمكن تلخيص أبرز التطورات كما يلي:

- شهد الربع الثاني 2024 انخفاضاً في معدل البطالة بمقدار 4.1 نقطة مئوية مقارنةً بالربع الأول 2024 ليصل إلى نحو 31.1%. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة زيادة عدد العاملين مع ثبات نسبة المشاركة عند مستوى الربع السابق البالغة نحو 45.6%.
- في الربع الثالث 2024 انخفض معدل البطالة بشكلٍ طفيف بمقدار 0.4 نقطة مئوية مقارنةً بالربع السابق، ليصل إلى 30.7%. وقد حدث ذلك رغم ارتفاع عدد العاطلين بمقدار 7.3 آلاف شخص، ليصل عددهم الإجمالي إلى 312.8 ألف شخص. ويعزى هذا الانخفاض إلى أن الزيادة في عدد العاملين كانت أكبر من الزيادة في عدد العاطلين ضمن القوى العاملة بين الربعين. حيث بلغ نمو التشغيل 4.1%، مدفوعاً بارتفاع أعداد العاملين في إسرائيل إلى نحو 29.5 ألف عامل، إضافةً إلى تحسن التشغيل في السوق المحلي، وهو ما فاق نمو إجمالي القوى العاملة البالغ 3.6%، لتصل نسبة المشاركة إلى 46.9%.
- سجل معدل البطالة أدنى مستوى له منذ اندلاع الحرب في الربع الرابع 2024، إذ بلغ 28.8%، بانخفاض مقداره 1.9 نقطة مئوية عن الربع السابق، و4.4 نقطة مئوية عن الربع المناظر. ويعزى هذا الانخفاض إلى زيادة عدد العاملين في سوق العمل الإسرائيلي

والمستعمرات وكذلك في السوق المحلي، إلى جانب تراجع عدد العاطلين عن العمل بمقدار 22.6 ألف شخص، ليصل إلى 290.2 ألف شخص، وذلك رغم انخفاض نسبة المشاركة بمقدار 0.8 نقطة مئوية، لتصل إلى 46.1%.

مع عودة الأداء الاقتصادي إلى التراجع في الضفة الغربية خلال الربع الأول 2025، تأثر التشغيل في السوق المحلي سلباً، حيث تراجع عدد العاملين بمقدار 30.4 ألف عامل. ويأتي ذلك في ظل استمرار بقاء عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات عند مستويات أقل مما كانت عليه قبل الحرب. وبالمحصلة، انخفض عدد العاملين من الضفة الغربية (بما يشمل صافي التغير في التشغيل بين السوق المحلي وسوق العمل الإسرائيلي والمستعمرات) بمقدار 25.2 ألف عامل.

وفي المقابل ارتفع عدد العاطلين عن العمل في هذا الربع ليصل عددهم إلى 300.2 ألف شخص، وهو ما انعكس في ارتفاع معدل البطالة بمقدار 1.4 نقطة مئوية مقارنةً بالربع السابق، ليصل إلى 30.4%. كما سجل هذا الربع انخفاضاً في نسبة المشاركة بمقدار 0.9 نقطة مئوية لتصل إلى 45.2%، ما أدى إلى تراجع عدد الأفراد المنخرطين في القوى العاملة بمقدار 13.5 ألف شخص، ليصل عددهم الإجمالي إلى 993.1 ألف شخص.

أما في الربع الثاني 2025، فقد شهد الاقتصاد تحسناً طفيفاً في الأداء، حيث ارتفع عدد العاملين من الضفة الغربية بمقدار 23.2 ألف عامل. وفي المقابل انخفض عدد العاطلين عن العمل ليصل إلى 287.3 ألف شخص، وهو ما انعكس في تراجع معدل البطالة بمقدار 1.6 نقطة مئوية مقارنةً بالربع السابق، ليصل إلى 28.6%. وقد سجل هذا الربع ارتفاعاً في نسبة المشاركة بمقدار 0.2 نقطة مئوية لتصل إلى 45.4%، بالتزامن مع زيادة عدد الأفراد المنخرطين في القوى العاملة بمقدار 10.4 ألف شخص، ليصل عددهم الإجمالي إلى مليون شخص.

وعلى الرغم من ظهور بعض اتجاهات التحسن في الأداء الاقتصادي والتشغيل في الضفة الغربية خلال الفترة بين الربع الثاني 2024 حتى الربع الرابع من العام نفسه، إلا أن مستويات التشغيل في السوق المحلي طوال فترة الحرب كما يظهر في الجدول 2-1 ما زالت أدنى بشكل ملموس من مستوياتها المسجلة قبل الحرب (الربع الثالث 2023).[6] كما أن معدلات البطالة

[6] أكدت نتائج نموذج الانحدار بأن هذا الانخفاض ذو دلالة إحصائية، وهذا بدوره يؤكد على عمق تأثير الحرب على سوق العمل في الضفة الغربية.

المسجلة بعد صدمة الحرب، ما زالت أعلى بشكل حاد، من معدلات البطالة المسجلة في الضفة الغربية قبل الحرب، إذ يتبين عند مقارنة معدل البطالة خلال الفترة (ر4، 2023 – ر2، 2025)، مع معدل البطالة في الربع الثالث 2023، وحتى مع الأرباع السابقة له، وجود فجوات كبيرة حيث لم يقل الفرق عن 15.7 نقطة مئوية، وهو ما يظهر عند مقارنة معدل البطالة في الربع الثالث 2023 مع الربع الثاني 2025 (انظر الشكل 2-2).[7]

شكل 2-2: الفرق في معدل البطالة خلال الفترة (ر4، 2023 – ر2، 2025)، مقارنةً مع معدل البطالة في الربع الثالث 2023 (نقطة مئوية)

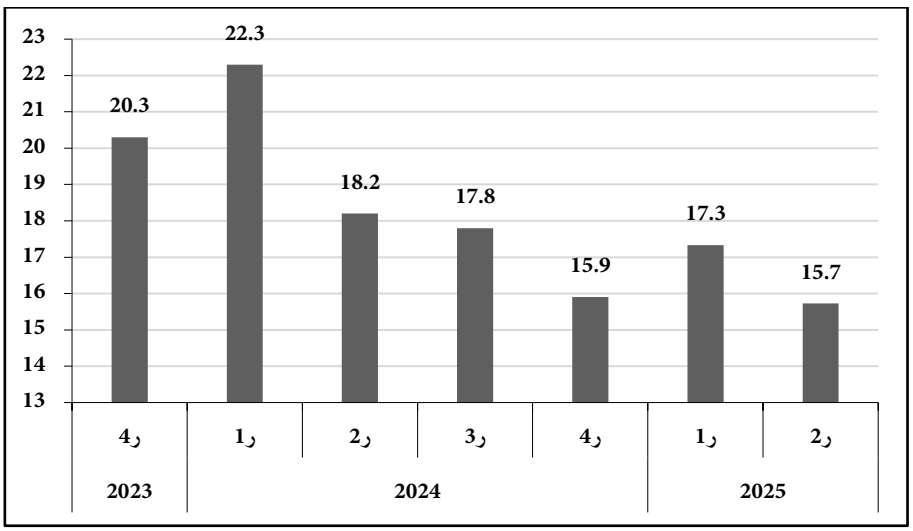

المصدر: احتسب الفرق استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسوح القوى العاملة الفلسطينية (البيانات الخام ربع السنوية).

على ضوء رصد التغيرات الحاصلة في التشغيل ومعدل البطالة، ونسبة المشاركة في الضفة الغربية بعد مرور 7 أرباع على بداية الحرب، يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

[7] تشير نتائج نموذج الانحدار الى أنها كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1%، على طول فترة المقارنة. مما يؤكد عمق مشكلة البطالة في الضفة الغربية بعد اندلاع الحرب. على مستوى نسبة المشاركة، كانت الفروقات ذات دلالة إحصائية أيضاً، عند مستوى دلالة 5% عند مقارنة الربع الثالث 2023 مع الربعين الأول والثاني 2024، ومستوى دلالة 10% عند مقارنة الربع الثالث 2023 مع الربع الرابع 2024.

- تشير النتائج أعلاه إلى أن الانخفاض الكبير في عدد العاملين خلال فترة الحرب مقارنةً بفترة ما قبل الحرب، رافقه انخفاض طفيف أو شبه استقرار في نسبة المشاركة. ويعكس ذلك أن الجزء الأكبر من العمال الذين فقدوا وظائفهم، خاصةً أولئك الذين كانوا يعملون في سوق العمل الإسرائيلي، لم يخرجوا من إطار القوى العاملة أو سوق العمل، بل انتقل قسم كبير منهم إلى فئة الباحثين عن العمل، وهذا ما يفسر الزيادة الملحوظة في عدد العاطلين عن العمل ووصول معدل البطالة إلى مستويات مرتفعة وغير مسبوقة منذ بداية الحرب. وبعبارةٍ أخرى، فإن تفاقم مشكلة البطالة يعزى أساساً إلى نقص فرص العمل وعدم قدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب العمالة المسرحة من سوقي العمل الإسرائيلي والمحلي، في ظل استمرار رغبة الأفراد في العمل.
- لا يمكن إغفال أثر القيود والممارسات الإسرائيلية في ارتفاع معدل البطالة في الضفة الغربية، فعلى الرغم من محاولة الاقتصاد المحلي التكيف مع الصدمة، إلا أن استجابته بقيت محدودة وجزئية. وتشير البيانات الربعية إلى وجود تحسن تدريجي في عدد العاملين منذ الربع الثاني 2024 إلا أنه لم يصل إلى مستويات التشغيل ما قبل الحرب، وعلى الرغم من هذا التحسن النسبي، لم يتمكن السوق المحلي من خلق فرص عمل كافية لإعادة معدلات البطالة إلى مستوياتها السابقة، حيث بقي معدل البطالة بعد الحرب يفوق ضعف ما كان عليه قبلها، ويعكس ذلك استمرار الاعتماد المرتفع على سوق العمل الإسرائيلي في استيعاب فائض العمالة الفلسطينية، وهو سوق شديد التأثر بالظروف الأمنية والسياسية. كما يشير إلى أن سوق العمل المحلي، في ظل القيود الإسرائيلية والتشوهات الهيكلية في بنية الاقتصاد، ما يزال عاجزاً إلى حد كبير عن تقليص هذه التبعية أو امتصاص الصدمات الناتجة عنها.

إطار 1: العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات دون تصريح عمل

عند النظر إلى العاملين الذين فقدوا وظائفهم مباشرةً بعد بداية الحرب، نجد أن القسم الأكبر منهم ممن كان يعمل في سوق العمل الإسرائيلي. وقد كان هؤلاء العمال موزعين بين من لديه تصريح عمل،[8] أو يعمل بدون تصريح عمل.[9] حيث كانت النسبة الأكبر منهم ما قبل الحرب ممن كانت بحوزتهم تصاريح عمل كما يظهر الشكل 1.

مع بداية الحرب، شددت إسرائيل القيود على الضفة الغربية، ومنعت آلاف العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر، عدا عن إيقافها أو إلغاءها عددا كبيرا من تصاريح العمل. وفي ظل استمرار الحرب وعدم تمكن غالبية الأفراد الذين كانوا يعملون سابقاً في سوق العمل الإسرائيلي من الحصول على فرص عمل في السوق المحلي، تدهورت حالتهم المعيشية، وازدادت حدة معاناتهم الاقتصادية، مما اضطرهم للبحث مجدداً عن فرص عمل داخل سوق العمل الإسرائيلي، معرضين حياتهم للخطر بهذه الخطوة. وقد تمكن جزء منهم من العودة للعمل هناك، حيث دخل غالبيتهم عن طريق التهريب بعد معاناة طويلة ودفع أموال لقاء عمولات للسماسرة.

ويظهر الشكل 1 تزايداً ملحوظاً في عدد العمال الفلسطينيين الذين يعملون دون تصريح في إسرائيل والمستعمرات منذ الربع الثالث من العام 2024. في حين يظهر الشكل 2 مفارقة تزامنت مع هذا التزايد، تتمثل في أن متوسط الأجر اليومي للعاملين دون تصريح أصبح أعلى من متوسط الأجر اليومي لحاملي التصاريح، وهذه المفارقة تحتاج إلى تفسير، ومن بين التفسيرات الواردة - لكنها غير مثبتة - أن المشغلين الإسرائيليين وفي ظل تعنت الحكومة الإسرائيلية في إدخال العمالة الفلسطينية، اضطروا إلى زيادة الأجور للعمال الفلسطينيين لإقناعهم بالعودة للعمل لديهم، متحملين بذلك مخاطرة كبيرة على حياتهم، ومعرضين أنفسهم للعقوبات الإسرائيلية التعسفية.

---

[8] تعتمد إسرائيل نظاماً إدارياً وأمنياً صارماً لمنح رخص العمل للفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يخضع إصدار هذه التصاريح لمعايير دقيقة تشمل العمر والسجل الأمني، ويستطيع العمال أصحاب تصاريح العمل السارية فقط الحصول على وظائف "بشكلٍ قانوني" لدى الشركات الإسرائيلية، ويحق لهم الحصول على الحد الأدنى للأجور في إسرائيل بالإضافة إلى الأجر الإجمالي الذي يحصل عليه العمال الإسرائيليون في القطاع نفسه وبما يتماشى مع اتفاقيات المفاوضة الجماعية (Collective Bargaining Agreement: CBA).

[9] يتعرض العاملون من دون تصاريح للإهانة وسوء المعاملة، بالإضافة الى أنهم عرضة للتسريح التعسفي في أي لحظة كون عملهم على أساس يومي، وفي بعض الأحيان يضطرون للعمل في أماكن تفتقر لأبسط شروط السلامة، وبالتالي لا يمكنهم ضمان دخل شهري، مما يتركهم في حالة قلق دائمة وعرضة لاستغلال واسع النطاق.

شكل 1: عدد العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات خلال الفترة (2022-2025) حسب الربع وحيازة تصريح عمل

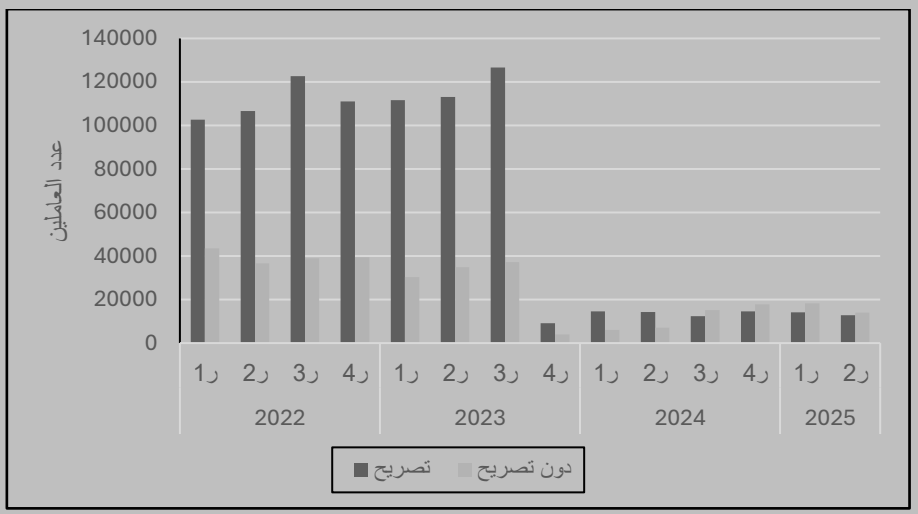

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسوح القوى العاملة الفلسطينية (البيانات الخام ربع السنوية). رام الله-فلسطين.

شكل 2: متوسط الأجر اليومي للعاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات خلال الفترة (2022-2025) حسب الربع وحيازة تصريح عمل (شيكل/يوم)

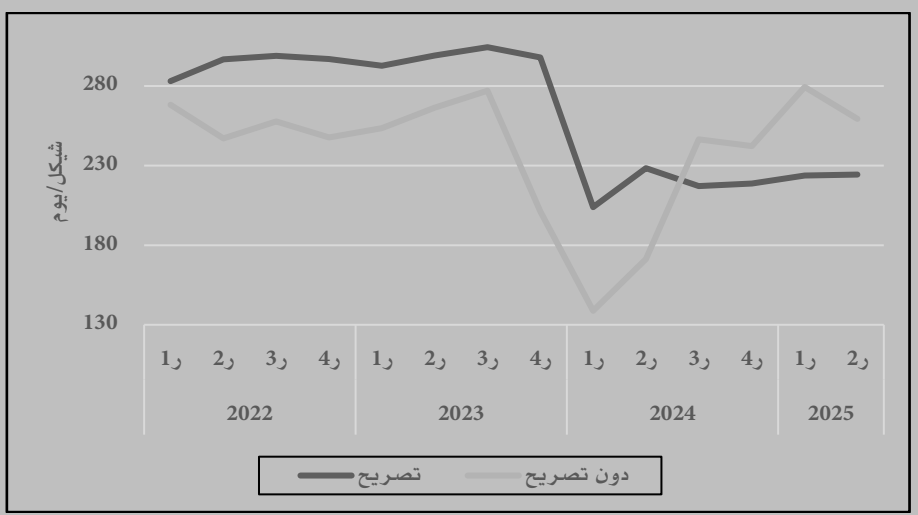

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسوح القوى العاملة الفلسطينية (البيانات الخام ربع السنوية). رام الله-فلسطين.

1-2-2 معدل البطالة ونسبة المشاركة حسب الجنس

قبل تناول تأثير الحرب على معدل البطالة حسب الجنس، لا بد من الإشارة إلى ملاحظتين تتعلقان بخصائص البطالة حسب الجنس في الضفة الغربية قبل الحرب، وهما:

- كان معدل البطالة لدى الإناث (24.7% في الربع الثالث 2023) أكبر من نظيره لدى الذكور (10.2% في الربع الثالث 2023). ويعود ذلك إلى أن الطلب على توظيف الإناث يتركز بشكل كبير في القطاع الحكومي (30% من الإناث يعملن في القطاع الحكومي قبل الحرب). ومع تبني الحكومة الفلسطينية سياسات تهدف إلى تقليص التوظيف في القطاع العام، انخفض الطلب على الإناث في أحد أهم القطاعات الموفرة للوظائف لهن. أما في القطاع الخاص، فيتركز الطلب على الإناث منحصراً في القطاعات الخدمية، مما يقلل من قدرته على استيعاب أعداد كبيرة من الباحثات عن عمل (ميخائيل وفلاح، 2020). وعليه فمن المتوقع أن يرتبط تأثير الحرب على تشغيل الإناث بتأثير الحرب على النشاطات الاقتصادية في القطاع الخدماتي. إضافةً إلى ذلك، فإن الغالبية العظمى من العاملين في سوق العمل الإسرائيلي كانوا من الذكور، حيث كانت العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي بشكل أساسي في قطاعات تتطلب مجهوداً بدنياً كبيراً مثل البناء والزراعة، ما جعل سوق العمل الإسرائيلي طارداً أو غير مستقطب لعمالة الإناث في هذه المجالات تحديداً.

- أما الملاحظة الثانية فهي انخفاض البطالة مع ارتفاع مستوى التعليم في أوساط الذكور، بينما ترتفع البطالة لدى الإناث مع ارتفاع مستوى التعليم لديهن. وهذا يعود أساساً إلى الارتفاع الكبير في نسبة مشاركة الإناث المتعلمات في سوق العمل مقارنة بالإناث الأقل تعليماً.

على مستوى معدل البطالة لدى الذكور، وبعد مرور ربع كامل على اندلاع الحرب (الربع الرابع 2023)، بدأ المعدل بالارتفاع بشكل حاد مسجلاً زيادة قدرها 25 نقطة مئوية، مقارنةً بالربع الثالث 2023 (عشية الحرب)، و25.5 نقطة مئوية مقارنةً بالربع المناظر 2022. واستمر هذا الارتفاع خلال الربع الأول 2024، ليصل إلى نحو 35.6%. ثم بدأ معدل البطالة لدى الذكور بالانخفاض في الربع الثاني 2024، حيث انخفض بمقدار 4.2 نقطة مئوية مقارنةً بالربع السابق. واستمر هذا الانخفاض خلال الربعين التاليين ليصل إلى نحو 29.1% مع نهاية الربع الرابع 2024.

وفي الربع الأول من العام 2025، ارتفع معدل البطالة لدى الذكور مجدداً بمقدار 0.7 نقطة مئوية، ليصل إلى 29.8%، قبل أن يعاود الانخفاض في الربع اللاحق، ليبلغ نحو 28.3%.[10] من جانبٍ آخر، وعند مقارنة معدلات البطالة لدى الذكور خلال فترة الحرب مع معدل البطالة عشية الحرب، يتضح أنه رغم التحسن الطفيف في معدل البطالة منذ الربع الثاني 2024، فان هذا التحسن ظل محدوداً ولم يكن كافياً للاقتراب ولو قليلاً من معدلات البطالة السائدة قبل الحرب، إذ ما تزال معدلات البطالة لدى الذكور أعلى بكثير من مستوياتها السابقة، كما يظهر في الشكل (2-3).

شكل 2-3: معدل البطالة في الضفة الغربية خلال الفترة (2022-2025)
حسب الربع والجنس (%)

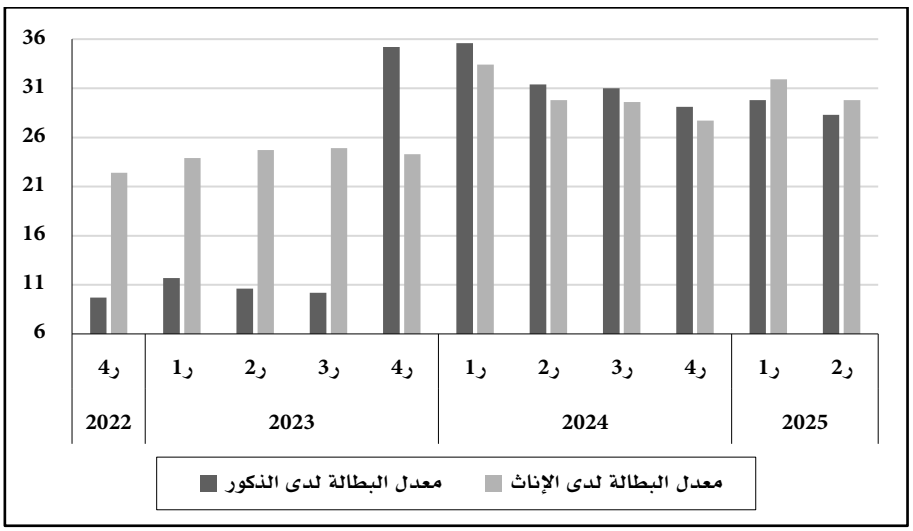

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسوح القوى العاملة الفلسطينية (البيانات الخام ربع السنوية). رام الله-فلسطين.

أما على مستوى الإناث، وعلى عكس الذكور، بدأ معدل البطالة بالارتفاع في الربع الأول 2024، أي بعد مرور ربعين على نشوب الحرب، ثم شهد تراجعاً تدريجياً ليصل إلى نحو 27.7% مع نهاية الربع الرابع 2024. وفي الربع الأول 2025، عاد معدل البطالة لدى الإناث إلى الارتفاع

[10] تشير نتائج نموذج الانحدار، الى أن الفروقات في معدل البطالة ونسبة المشاركة لدى الذكور خلال فترة الحرب مقارنةً بالربع الثالث 2023 كانت ذات دلالة إحصائية كبيرة، مما يشير إلى تأثير عميق للحرب على سوق العمل عند الذكور.

بصورة ملحوظة، مسجلاً زيادة قدرها 4.3 نقطة مئوية مقارنةً بالربع السابق ليبلغ 31.9%، إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر، إذ انخفض معدل البطالة لدى الإناث في الربع الثاني 2025، بمقدار 2.1 نقطة مئوية، ليصل إلى نحو 29.8%.[11]

ويظهر من استعراض معدلات البطالة لدى الذكور والإناث خلال فترة الحرب أن التأثير الأكبر للحرب انصب على الذكور، في حين ظل تأثيرها على الإناث محدوداً طوال فترة الدراسة، فبعد مرور 21 شهراً على نشوب الحرب، ارتفع معدل البطالة لدى الإناث بنحو 4.9 نقاط مئوية، مقارنةً بالربع الثالث 2023 (عشية الحرب) مقابل ارتفاع بنحو 18.1 نقطة مئوية لدى الذكور. ويمكن تفسير محدودية تأثر معدل البطالة لدى الإناث نسبياً بصدمات الحرب مقارنةً بالذكور، بعدة عوامل، أهمها:

- عدم تعرض موظفات القطاع الحكومي لعمليات تسريح من العمل، علماً بأن القطاع الحكومي يعد من أبرز القطاعات المشغلة للإناث.
- أن الأنشطة الخدمية في القطاع الخاص، التي تتركز فيها عمالة الإناث (إذ كانت تستوعب ما لا يقل عن 70% من العاملات قبل الحرب)، لم تتأثر بالحرب بالدرجة نفسها التي تأثرت بها القطاعات الإنتاجية، والتي كان يتركز فيها ما يقارب 40% من تشغيل الذكور قبل الحرب.[12]
- محدودية تأثير منافسة العمالة الفلسطينية العائدة من سوق العمل الإسرائيلي على الوظائف التي تشغلها الإناث. فمعظم هؤلاء العمال كانوا يعملون في قطاع البناء عشية الحرب، إذ شكل العاملون في قطاع البناء والتشييد نحو 64.4% من إجمالي العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات في الربع الثالث 2023، مقابل 13.5% للعاملين في نشاط الصناعة، و11.5% في أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق، و6.7% للعاملين في نشاط الزراعة، فيما توزعت النسبة المتبقية على باقي الأنشطة الاقتصادية. إضافةً إلى ذلك، فإنّ الغالبية العظمى من العاملين في سوق العمل الإسرائيلي قبل الحرب كانوا من الذكور في حين لم تتجاوز نسبة الإناث 1%.

[11] بشكلٍ عام، كانت معدلات البطالة بين الإناث في عام 2024 أعلى من مستوياتها قبل الحرب (الربع الثالث 2023)، وكانت هذه الفروقات ذات دلالة إحصائية. أما فيما يتعلق بنسبة المشاركة لدى الإناث، فلم تُظهر نتائج نماذج الانحدار أي علاقة ذات دلالة إحصائية عند مقارنة الفروقات في نسب المشاركة في الربع الثالث 2023 مع أيٍ من أرباع فترة الحرب.

[12] لمزيدٍ من التحليل حول التغير في أعداد العاملين بحسب النشاط الاقتصادي، انظر إلى القسم الخاص بالتغير في أعداد العاملين بأجر في القطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي.

وعلى مستوى نسبة المشاركة في القوى العاملة، يتضح من الجدول (2-3) أنه عند المقارنة بحسب الجنس بين الفترة (ر4، 2023 -ر2، 2025)، مع الربع الثالث 2023 أن التداعيات السلبية للحرب كانت أشد تأثيراً على نسبة المشاركة لدى الذكور مقارنةً بالإناث، إذ لم تشهد نسب المشاركة لدى الإناث تغيرات ملحوظة بين فترتي ما قبل الحرب وما بعدها، ويرجح أن ذلك يعود إلى التأثير الكبير للحرب على القطاعات الاقتصادية الأكثر استيعاباً للذكور، مقارنةً بالقطاعات التي تتركز فيها عمالة الإناث، والتي كانت أقل تأثراً نسبياً بتداعيات الحرب.

جدول (2-3): نسبة المشاركة في الضفة الغربية خلال الفترة (2022-2025)
حسب الربع والجنس (%)

المؤشر	2022	2023				2024				2025	
	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2
نسبة المشاركة لدى الذكور	75.8	75.9	75.3	76.0	74.8	73.1	72.6	74.3	73.7	72.0	72.1
نسبة المشاركة لدى الإناث	17.9	18.7	19.5	17.6	17.2	17.2	17.6	18.5	17.6	17.5	17.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسوح القوى العاملة الفلسطينية (البيانات الخام ربع السنوية). رام الله-فلسطين.

2-2-2 معدل البطالة ونسبة المشاركة لدى الذكور حسب المستوى التعليمي

عند النظر إلى معدلات البطالة في صفوف الذكور حسب المستوى التعليمي (قبل الحرب)، نجد أن معدلات البطالة لدى الذكور المتعلمين كانت أقل من معدلات البطالة لدى الذكور ذوي التعليم المتدني (انظر الجدول 2-4). بعد اندلاع الحرب، شهد معدل البطالة لدى الذكور ذوي التعليم المتدني ارتفاعاً ملموساً، إذ ارتفع بمقدار 28.1 نقطة مئوية بين الربعين الثالث والرابع 2023، واستمر في الارتفاع بشكل طفيف حتى الربع الأول 2024. ثم بدأ بالتراجع التدريجي منذ الربع الثاني 2024، حتى وصل إلى 32.7% مع نهاية الربع الرابع 2024، قبل أن يعاود الارتفاع في الربع الأول 2025، ليصل إلى 33.2%، ثم ينخفض مجدداً في الربع الثاني 2025 إلى أدنى مستوى له منذ اندلاع الحرب بواقع 31.2%. كما انخفضت نسبة المشاركة لدى هذه الفئة في سوق العمل بشكلٍ عام بعد الحرب مقارنةً بما قبلها.[13]

[13] كانت الفروقات ذات دلالة إحصائية عند مقارنة معدلات البطالة ونسب المشاركة خلال فترة الحرب مع الربع الثالث 2023 عند مستوى دلالة 5%.

وعلى المنوال نفسه، ارتفع معدل البطالة لدى الذكور المتعلمين بعد اندلاع الحرب مقارنةً بالمستويات السائدة قبلها، كما يظهر في الجدول (2-4).[14] أما على مستوى نسبة المشاركة، فتشير البيانات الربعية عموماً إلى أن نسب المشاركة لدى الذكور المتعلمين بعد اندلاع الحرب كانت أقل بشكلٍ طفيف من نسب المشاركة المسجلة قبل الحرب سواء في الربع الثالث 2023 أو في الأرباع السابقة له.[15]

جدول (2-4): معدل البطالة ونسبة المشاركة في الضفة الغربية لدى الذكور خلال الفترة (2022-2025) حسب الربع ومستوى التعليم

المؤشر	2022	2023				2024				2025	
	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2
معدل البطالة لدى الذكور ذوي التعليم المتدني*	11.1	13.4	11.6	11.7	39.8	40.4	36.6	34.9	32.7	33.2	31.2
معدل البطالة لدى الذكور المتعلمين**	5.1	5.6	6.9	5.4	17.9	18.3	14.7	17.5	16.7	18.8	19.3
نسبة المشاركة لدى الذكور ذوي التعليم المتدني*	73.4	73.2	72.6	73.3	72.2	70.2	70.0	71.6	70.7	68.9	68.9
نسبة المشاركة لدى الذكور المتعلمين**	85.6	86.9	86.0	86.6	86.6	85.8	83.5	85.6	86.2	84.6	84.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسوح القوى العاملة الفلسطينية (البيانات الخام ربع السنوية). رام الله-فلسطين.
*الأفراد الحاصلون على تعليم ثانوي فأدنى.
**الأفراد الحاصلون على تعليم أعلى من الثانوية العامة.

ويظهر الجدول (2-4) اتساع الفجوة في معدلات البطالة بين الذكور المتعلمين والأقل تعليماً بعد الحرب. ويمكن تفسير ذلك بأن الأنشطة الاقتصادية التي كانت توظف الذكور ذوي التعليم المتدني، ولا سيما الأنشطة الإنتاجية مثل الصناعة والبناء، تعرضت لتأثيرات سلبية أكبر جراء الحرب مقارنةً بالأنشطة الاقتصادية التي توظف الذكور المتعلمين، والتي تتركز غالبا في الأنشطة الخدمية. إضافةً إلى ذلك، فإن القسم الأكبر من العمال الذين فقدوا وظائفهم في بداية الحرب ولم يتمكنوا من الحصول على فرص عمل مناسبة خلال فترة الحرب كانوا من الذكور العاملين في إسرائيل والمستعمرات، وكانت الغالبية العظمى منهم من ذوي التعليم المتدني، إذ بلغت نسبة الذكور ذوي التعليم المتدني من إجمالي العاملين في سوق العمل الإسرائيلي عشية الحرب نحو 89%، مقابل 11% لدى الذكور المتعلمين.

[14] على مستوى المقارنة مع الفترة المرجعية (الربع الثالث 2023). نجد أن الفروقات كبيرة في معدل البطالة، وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1%.

[15] هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 10% فقد عند مقارنة نسبة المشاركة بين الربع الثالث 2023 مع الربع الثاني 2024.

3-2-2 معدل البطالة لدى الإناث حسب المستوى التعليمي

يظهر الجدول (2-5) أن تأثير صدمة الحرب على معدل البطالة لدى الإناث كان متفاوتاً حسب المستوى التعليمي. فعند الإناث ذوات التعليم المتدني، بدأ معدل البطالة بالارتفاع بعد مرور ربع واحد على بداية الحرب، بينما ارتفع معدل البطالة لدى الإناث المتعلمات بعد مرور ربعين على اندلاع الحرب. بعد ذلك، تشير البيانات الربعية إلى حدوث تقلبات في معدلات البطالة لدى كل من الإناث المتعلمات وذوات التعليم المتدني بين ارتفاع وانخفاض. ورغم أن معدلات البطالة المسجلة لدى الإناث سواء المتعلمات، أو ذوات التعليم المتدني ارتفعت بعد اندلاع الحرب مقارنةً بمستوياتها قبل الحرب، فإن وتيرة هذا الارتفاع ظلت أقل بكثير مما سُجل لدى الذكور.[16]

جدول (2-5): معدل البطالة ونسبة المشاركة في الضفة الغربية لدى الإناث خلال الفترة (2022-2025) حسب الربع ومستوى التعليم

المؤشر	2022	2023				2024				2025	
	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2
معدل البطالة لدى الإناث ذوات التعليم المتدني*	7.6	7	7.1	6	9.9	16.3	14	11.8	10.1	13.3	11.4
معدل البطالة لدى الإناث المتعلمات**	28.2	29.5	30.3	30.9	29.5	38.4	34.1	35.1	33.8	38.3	35.5
نسبة المشاركة لدى الإناث ذوات التعليم المتدني*	6.7	6.3	6.5	5.8	6.1	5.3	5.2	6.0	6.2	6.1	5.8
نسبة المشاركة لدى الإناث المتعلمات**	50.4	53.4	54.4	50.1	49.0	49.3	51.6	52.5	49.6	49.0	49.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسوح القوى العاملة الفلسطينية (البيانات الخام ربع السنوية). رام الله-فلسطين.

*الأفراد الحاصلون على تعليم ثانوي فأدنى.

**الأفراد الحاصلون على تعليم أعلى من الثانوية العامة.

[16] أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن الفروقات في معدل البطالة لدى الإناث المتعلمات كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1% بين الربع الثالث 2023 والربع الأول 2024. أما على صعيد الإناث ذوات التعليم المتدني، فتشير النتائج أن الفروقات في معدل البطالة كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%، عند مقارنة معدل البطالة في الربع الثالث 2023 مع كل من الربعين الأول والثاني من العام 2024. في حين كانت الفروقات في معدل البطالة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين الربع الثالث 2023 والربع المناظر له من العام 2024.

4-2-2 معدل البطالة ونسبة المشاركة حسب الفئة العمرية

يبحث هذا الفرع في رصد تأثير الحرب على معدلات البطالة حسب الفئة العمرية، خاصةً الفئات العمرية الأصغر سناً. فقد أصبح تزايد أعداد الشباب العاطلين عن العمل، خاصةً في الفئة العمرية ما بين (15-24 سنة)، والذين هم في الوقت ذاته غير ملتحقين بالتعليم أو التدريب، موضع اهتمام متزايد لما لهذه الظاهرة من عواقب سلبية على الفرد والمجتمع. فهذه الفئة أكثر عرضة للفقر والإقصاء الاجتماعي والبطالة طويلة الأمد مقارنةً بالفئات العمرية الأكبر سناً (Rahmani and Groot, 2023). وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية لعام 2023 إلى أن المتوسط العالمي للشباب العاطلين عن العمل وغير الملتحقين بالتعليم والتدريب بلغ نحو 20.4%، في حين سُجل المعدل الأعلى في الدول العربية بنسبة بلغت نحو 33.2% (ILO, 2024).

وفيما يتعلق بالسوق المحلي في الضفة الغربية، كانت معدلات البطالة لدى هذه الفئة أعلى من معدلات البطالة لدى الفئات الأكبر سناً حتى قبل الحرب كما يظهر في الجدول (2-6).

بعد مرور ربع على بداية الحرب ارتفع معدل البطالة لدى جميع الفئات العمرية، خاصةً الفئات العمرية الأصغر سناً (15-24 سنة)، حيث سجلت هذه الفئة أعلى معدلات بطالة بلغت نحو 44%، تليها الفئة العمرية (25-34 سنة). ورغم أن فئة الشباب ما زالت تُظهِر أعلى مستويات البطالة من حيث القيمة المطلقة، فإن الأثر النسبي المباشر للحرب كان أكبر بكثير على الفئات العمرية الأكبر سنًا؛ إذ ارتفعت بطالة الشباب بنحو ضعفين ونصف، في حين تراوحت الزيادة لدى الفئات الأخرى بين نحو ثلاثة أضعاف ونصف وأكثر من أربعة أضعاف. ويشير ذلك إلى أنه رغم استمرار هشاشة أوضاع الشباب في سوق العمل، فإن الحرب شكّلت صدمة كبيرة أثّرت بشدة على الفئات التي كانت تتمتّع تقليديًا بفرص عمل أكثر استقراراً .

ومنذ الربع الثاني 2024 وحتى نهاية الربع الرابع من العام نفسه، بدأت معدلات البطالة لدى جميع الفئات العمرية بالانخفاض تدريجياً، دون أن تعود إلى مستوياتها أو تقترب من المعدلات المسجلة عشية الحرب. إلا أن معدلات البطالة شهدت تذبذباً لاحقاً حتى نهاية الربع الثاني 2025. ففي الربع الأول من العام 2025 ارتفعت معدلات البطالة في جميع الفئات العمرية باستثناء الفئة (55 سنة فأكثر). في حين شهد الربع الثاني 2025 انخفاضاً في جميع الفئات العمرية باستثناء الفئتين (25-34 سنة) و (55 سنة فأكثر).[17]

[17] هذه الفروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1% طوال فترة المقارنة.

وعلى مستوى أعداد العاطلين عن العمل، استحوذت الفئة العمرية (25-34 سنة) على الحصة الأكبر بعد الحرب، تلتها الفئة العمرية (15-24 سنة)، كما يظهر في الجدول (2-7)، وبشكلٍ عام، تعكس معدلات البطالة المرتفعة لدى فئة الشباب، وخاصةً الخريجين، وجود فجوة واضحة في المهارات بين متطلبات التشغيل ومهارات الأفراد (فلاح، 2016)، وفي ظل تعمق هذه الفجوة بعد الحرب، تصبح إعادة إدماج العاطلين عن العمل، خاصةً ضمن الفئة العمرية (15-24 سنة)، في برامج التعليم أو التدريب أو سوق العمل أولوية سياساتية ملحة.

جدول (2-6): معدل البطالة في الضفة الغربية خلال الفترة (2022-2025) حسب الربع والفئة العمرية

الفئة العمرية	2022	2023				2024				2025	
	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2
24-15	19.9	25.2	25.2	24.1	43.9	47.1	42.9	42.1	39.8	43.3	38.8
34-25	14.1	16.4	16.3	13.8	35.3	39.1	32.9	34.3	32.5	34.0	34.0
44-35	6.8	8.0	7.9	8.8	30.1	29.9	25.9	24.4	23.3	24.2	22.4
55-45	5.4	6.3	3.3	6.0	23.8	25.0	23.3	20.9	19.7	20.1	18.3
55 فما فوق	8.7	6.1	5.8	5.3	22.8	22.0	21.3	21.4	19.0	17.9	18.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسوح القوى العاملة الفلسطينية (البيانات الخام ربع السنوية). رام الله – فلسطين.

جدول (2-7): عدد العاطلين عن العمل خلال الفترة (2022-2025) حسب الربع والفئة العمرية (ألف شخص)

الفئة العمرية	2022	2023				2024				2025	
	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2
15-24	43.6	54.0	51.7	50.8	91.8	99.1	92.0	94.0	83.6	90.1	80.4
25-34	46.4	53.9	54.8	45.3	108.2	125.4	104.6	114.1	107.7	110.9	111.2
35-44	13.8	17.2	17.2	19.3	63.3	64.1	56.5	54.4	51.4	53.2	50.9
45-55	7.9	9.4	5.0	9.1	34.9	37.2	34.7	31.4	30.2	30.4	28.2
55 فما فوق	7.1	5.3	5.5	4.7	18.8	18.3	17.7	19.0	17.3	15.6	16.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسوح القوى العاملة الفلسطينية (البيانات الخام ربع السنوية). رام الله – فلسطين.

إطار 2: التغيرات على الحالة العملية للأفراد

في هذا الإطار، سنقوم برصد وتتبع الحالة العملية لنفس الأفراد قبل الحرب وبعدها، إذ يوفر هذا التتبع بعداً أعمق لتأثير الحرب على الأفراد مقارنةً بالصورة الإجمالية التي يقدمها تحليل التغيرات في الحالة العملية لمجمل القوى العاملة. ويساعد هذا التحليل في فهم التغيرات الحاصلة التي طرأت على الحالة العملية لنفس الأفراد من ربع لآخر استجابة للتطورات التي شهدها المشهد الاقتصادي في الضفة الغربية. من جانبٍ آخر، يساعد هذا التحليل على فحص مدى استيعاب سوق العمل للصدمة منذ بداية الحرب وحتى الربع الثاني من العام 2025. كما يساعد على دراسة آثار الحرب على فئات مختلفة على النحو التالي:

1. من كانوا يعملون في السوق المحلي
   - من فقدوا وظائفهم مباشرةً مع بداية الحرب.
   - من حافظوا على وظائفهم عند اندلاع الحرب لكنهم فقدوها لاحقاً.
2. من كانوا يعملون في إسرائيل والمستعمرات
   - من حصلوا على فرص عمل في السوق المحلي.
   - من عادوا إلى سوق العمل الإسرائيلي والمستعمرات.
   - من أصبحوا عاطلين عن العمل أو خرجوا من سوق العمل.
3. من كانوا عاطلين عن العمل قبل الحرب، وهؤلاء إما بقوا عاطلين عن العمل مع استمرار الحرب، أو حصلوا على وظائف، أو خرجوا من سوق العمل.

وقد تم استخدام العينة الثابتة لمسوح القوى العاملة لتتبع الأفراد المتأثرين بالحرب[18]، أي أولئك الذين فقدوا وظائفهم عقب اندلاعها، ورصد قدرتهم على التكيف في سوق العمل خلال الفترات اللاحقة. ويتيح هذا التحليل رصد التغيرات الفعلية في حالة الأفراد في سوق العمل، مثل الانتقال من العمل إلى البطالة أو إلى خارج قوة العمل. وبذلك يوفر فهماً أعمق لكيفية اضطراب أنماط العمل والاقتصاد المحلي بعد اندلاع الحرب.

الخصائص الديموغرافية للأفراد الذين فقدوا أعمالهم

تشير النتائج إلى أن معظم الأفراد المتأثرين (97.5%) هم من الذكور، وأن 81% منهم من ذوي التعليم المتدني (لم يحصلوا على تعليم فوق ثانوي). كما تُظهر النتائج أن 59% من هذه الفئة كانوا

[18] سيتم تتبع هذه التغيرات استناداً إلى البيانات اللوحية (Panel Data) التي تم تجميعها من المسوح الربعية للقوى العاملة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مستفيدين من تكرار 50% من العينة في أول ربعين من العام، ثم إعادة تكرارها مرة أخرى في الربعين المتناظرين من العام اللاحق، بما يتيح تتبع الأفراد أنفسهم عبر الزمن ورصد التغيرات التي تطرأ على أوضاعهم العملية بصورة أكثر دقة وعمقاً.

يعملون في سوق العمل الإسرائيلي والمستعمرات، ما يشير إلى أن معظم الارتفاع في معدل البطالة يعود إلى هذه الفئة التي اتجهت للبحث عن عمل في السوق المحلي بعد أن منعت إسرائيل دخول العمال إلى سوق العمل لديها وإلى المستعمرات غير القانونية. وعلى مستوى النشاط الاقتصادي، كان القسم الأكبر ممن فقدوا وظائفهم يعملون في نشاط البناء، ثم التجارة، والصناعة. أما من حيث المهن، فقد تركزت الغالبية في المهن الحرفية وما شابهها، تليها المهن الأولية.

ومن بين إجمالي الأفراد العائدين من سوق العمل الإسرائيلي، بقي نحو 74% عاطلين عن العمل (يبحثون عن عمل)، و5% غادروا سوق العمل، بينما تمكن 21% من إيجاد وظائف في السوق المحلي. ومن بين أفراد الفئة التي وجدت وظائف، كان 80% منهم عاملين بأجر، و7% أصحاب عمل، بينما صُنِّف الباقون كـ عاملين لحسابهم الخاص.

وفيما يتعلق بالأفراد الذين كانوا يعملون في السوق المحلي في الربع الثالث 2023 (عشية الحرب) ثم فقدوا وظائفهم بعد اندلاعها، والذين يشكلون 41% من إجمالي المتأثرين بالحرب، فإن الغالبية العظمى منهم كانوا يعملون في القطاع الخاص (السوق المحلي). اذ لم يكن سوى 2.5% منهم يعملون في القطاع الحكومي. ومع ذلك، من غير المرجح أن تكون هذه الفئة قد فقدت وظائفها نتيجة قرارات تسريح حكومية؛ إذ تجنّبت الحكومة عمليات التسريح، ولجأت بدلاً من ذلك إلى دفع جزء من الأجور المستحقة كإجراء لمواجهة الأزمة المالية التي تفاقمت خلال الحرب، بفعل استمرار إسرائيل في احتجاز أموال المقاصة وفرض اقتطاعات جائرة عليها. وبالمجمل، فقد حوالي 8% من العاملين في القطاع الخاص وظائفهم مباشرةً عقب اندلاع الحرب (خلال الربع الرابع من العام 2023).

عمق تأثير صدمة الحرب

تتيح البيانات أيضاً تتبّع الأفراد المتأثرين بالحرب ورصد مدى تكيفهم حتى مرور عام ونصف على اندلاعها (حتى الربع الثاني من عام 2025)، مما يُساعد في فهم ما إذا كانوا قد تمكنوا من العثور على عمل أم ظلّوا عاطلين عن العمل. تشير النتائج إلى أنه بعد عام من اندلاع الحرب،[19] بقي معظم الذين فقدوا وظائفهم في بدايتها (57%) دون عمل؛ إذ كان 43% منهم يبحثون عن عمل، بينما خرج 14% من سوق العمل.

أما الذين استمروا في وظائفهم خلال الربع الرابع 2023، فقد فقد 12% منهم عملهم بعد عام، حيث كان 8% يبحثون عن عمل و4% خرجوا من سوق العمل. وبالنسبة للأفراد الذين كانوا يبحثون عن عمل قبيل اندلاع الحرب (الربع الثالث من عام 2023) واستمرّوا عاطلين خلال الربع التالي،

[19] لا تتيح البيانات تتبع العمال الذين فقدوا عملهم مباشرة بعد اندلاع الحرب لأكثر من عام.

فقد بقيت الغالبية العظمى منهم (88%) بلا عمل بعد عام من اندلاعها، إذ واصل 72% منهم البحث عن عمل، بينما خرج 16% من سوق العمل.

وبعد مرور عام ونصف على اندلاع الحرب، تُظهر البيانات أن نحو ثلثي الذين كانوا يبحثون عن عمل خلال الربع الثاني من عام 2024 – سواء ممن فقدوا وظائفهم أو ممن كانوا عاطلين بالفعل بعد اندلاع الحرب - ظلّوا بلا عمل بعد عام (حتى الربع الثاني من عام 2025). ومن بين الذين تمكنوا من العثور على عمل، اضطر 15% للعمل في السوق الإسرائيلي والمستعمرات. وتشير هذه النتائج إلى أن آثار الحرب على سوق العمل عميقة وممتدة، إذ ما زال معظم من فقدوا وظائفهم عند اندلاعها غير قادرين على العودة إلى العمل حتى بعد مرور عام ونصف، ما يعكس محدودية قدرة الاقتصاد على خلق فرص جديدة نتيجة استمرار الاحتلال الاسرائيلي في فرض قيوده على الاقتصاد الفلسطيني ومنع العمال الفلسطينيين من العودة إلى سوق العمل الاسرائيلي.

آليات تكيف الأفراد الذين فقدوا أعمالهم

فيما يتعلق بآليات تكيف العمال من الضفة الغربية مع التداعيات السلبية للحرب، خاصةً في ظل استفحال وتغلغل البطالة لدى الأفراد الذين فقدوا أعمالهم وتراجع مصادر الدخل، أشارت دراسة صادرة عن منظمة العمل الدولية (ILO, MAS, and PCBS, 2025b)، والتي استهدفت قياس تأثيرات الحرب على هذه الفئة الأكثر تضرراً، إلى أن 79% من الأفراد الذين فقدوا وظائفهم بسبب الحرب، اضطروا إلى تخفيض إنفاقهم على السلع غير الأساسية من المأكل والمشروبات. كما تناولت الدراسة أبرز آليات التكيف التي لجأ إليها هؤلاء الأفراد للتعامل مع نقص الدخل، وقد كان من أبرز هذه الأليات، الصرف من المدخرات (نحو 66% من الأفراد الذين تم استطلاعهم)، وفي حال كانت المدخرات لا تلبي الغرض، اضطر 42.6% من هؤلاء الأفراد إلى اللجوء إلى الاستدانة من الأقارب. كما أشارت الدراسة إلى نتائج تدعو للقلق، حيث اضطر 51% من الأفراد في ظل انحسار الدخل إلى التخلف عن سداد الديون، في حين توقف 36.1% عن دفع فواتير المرافق العامة، مثل الكهرباء والمياه والاتصالات.

وفيما يتعلق برغبة الأفراد الذين سبق لهم العمل في سوق العمل الإسرائيلي في العودة إلى أعمالهم السابقة، أشارت الدراسة إلى أن 9.4% من الأفراد ليست لديهم نية للعودة إلى سوق العمل الإسرائيلي. فيما أعرب حوالي 75% عن وجود نية أو استعداد لديهم للعودة، مع اشتراط أن يكون التنقل أمناً، وبنفس الكلفة ما قبل الحرب. وقد رجحت الدراسة إلى أن العامل الرئيسي وراء هذا التحفظ هو سوء معاملة العاملين الفلسطينيين الذين كانوا يعملون دون تصاريح عمل. بالمقابل، أبدى 15.6% من الأفراد الذين تم استطلاعهم أنهم على استعداد للعودة إلى العمل دون أي تحفظات على الظروف.

3-2 المستخدمون بأجر من القطاع الخاص

يشكل المستخدمون بأجر في القطاع الخاص ما لا يقل عن ثلثي المستخدمين بأجر في الضفة الغربية،[20] ويلاحظ من الشكل (2-4) أن العدد الإجمالي للمستخدمين بأجر كان في تناقص مستمر حتى قبل بدء الحرب الإسرائيلية على القطاع. ومن الممكن أن يعزى هذا التراجع جزئياً إلى ما يلي:

- محدودية القدرة الاستيعابية للسوق المحلي على استيعاب عمالة إضافية، خاصةً الخريجين الجدد.
- جاذبية سوق العمل الإسرائيلي بفعل فارق الأجور؛ إذ كان سوق العمل الإسرائيلي قبل الحرب مفتوحاً أمام العمالة الفلسطينية، وكان فرق الأجور بين السوق المحلي والسوق الإسرائيلي عاملاً مهما في توجه اليد العاملة من سوق العمل الفلسطيني نحو سوق العمل الإسرائيلي.

بعد اندلاع الحرب، أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية إلى تقليص الشركات العاملة في الضفة الغربية حجم إنتاجها، مما دفع العديد منها إلى تسريح موظفين وتقليص ساعات العمل.[21] وكان التراجع الأكبر في عدد العاملين بأجر في القطاع الخاص بعد مرور ربعين على بداية الحرب.

---

[20] لا يشمل العاملين في إسرائيل والمستعمرات.

[21] كشفت نتائج المسح الذي أجرته وزارة الاقتصاد الوطني في بداية الحرب عن تراجع ملحوظ في أداء القاعدة الإنتاجية الفلسطينية خلال الشهرين الأخيرين من العام 2023، إذ أفادت نحو 86.5% من المنشآت الصناعية المستهدفة بأنها عانت من تراجع في إنتاجها. كما تشير النتائج الى امتداد الأثر الى الطاقة الإنتاجية، حيث فقدت هذه المنشآت ما متوسطه 44% من طاقتها الإنتاجية. كما تشير النتائج أيضاً إلى أن محافظتي جنين وطولكرم سجلتا النسب الأعلى في تراجع الإنتاجية نتيجة الاقتحامات الإسرائيلية المتكررة. وقد أظهرت نتائج المسح أن أكثر الصناعات تضرراً، كانت العاملة في صناعة المفروشات، والصناعات البلاستيكية، والصناعات الدوائية، واستخراج الحجر والرخام، والملابس. للمزيد من التفاصيل من الممكن الاطلاع على نتائج المسح من خلال الرابط التالي: وزارة الاقتصاد الوطني.(2024). تقرير الانتهاكات الاقتصادية للعدوان 1-2024. متاح عبر: https://www.mne.gov.ps/Content.aspx?NewsId=6579

شكل (2-4): عدد العاملين المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في داخل الضفة الغربية خلال الفترة (2022-2025) حسب الربع مقارنة بالربع السابق (ألف عامل)

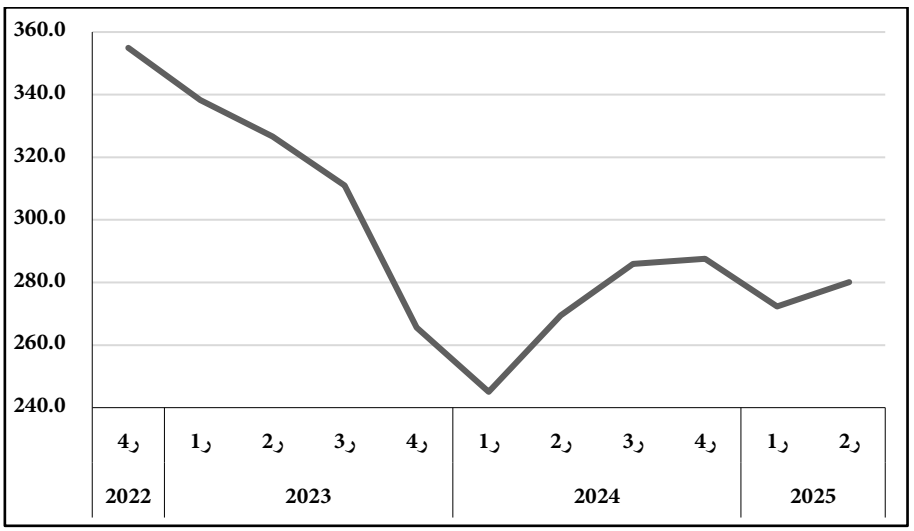

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسوح القوى العاملة الفلسطينية (البيانات الخام ربع السنوية). رام الله - فلسطين.

2-3-1 المستخدمون بأجر في القطاع الخاص المحلي حسب النشاط الاقتصادي[22]

أشرنا في القسم الأول من الدراسة إلى أنه من المُرجح أن تشهد الأنشطة الاقتصادية الأكثر تأثراً بالتداعيات السلبية للحرب، انخفاضاً ملحوظاً في عدد العاملين لديها، وهو ما حدث فعلياً. فبعد مرور أول ربع على نشوب الحرب، ومع حالة الانكماش الاقتصادي التي طالت مختلف الأنشطة الاقتصادية، خاصةً نشاط الصناعة (بتراجع نسبته 29%)، ونشاط البناء والتشييد (بتراجع نسبته 22%)، كان التراجع الأكبر حينها لدى المستخدمين بأجر في القطاع الخاص ضمن نشاط التجارة، يليه نشاط البناء، ثم أنشطة الخدمات، ثم الصناعة كما هو موضح في الجدول (2-8).

وفي الربع الأول 2024، كان التراجع الأكبر لدى العاملين في نشاط البناء، تزامناً مع تراجع القيمة المضافة لهذا النشاط، كما تراجع في هذا الربع عدد المستخدمين بأجر في بقية الأنشطة الاقتصادية، باستثناء نشاطي الصناعة والنقل والتخزين.

[22] لا يشمل العاملين في إسرائيل والمستعمرات.

جدول (2-8): عدد العاملين بأجر في القطاع الخاص للفترة (2022-2025)
حسب الربع والنشاط الاقتصادي (ألف عامل)

النشاط الاقتصادي	2022	2023				2024				2025	
	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2
الزراعة	9.2	6.1	12.1	10.3	8.8	6.6	9.2	6	10.1	10.1	8.5
الصناعة	71.3	69	62.1	62.5	53.4	57.3	55.2	59.8	61.5	55.3	56.1
البناء والتشييد	82	69.7	68.9	71.8	61.3	32.6	42.6	48.6	51.2	44.4	53.3
التجارة والمطاعم والفنادق	107.5	105.9	96	85.8	73.3	71.1	79.8	90.9	87.7	88.2	84.7
النقل والتخزين والاتصالات	17.7	16.6	13.4	12.4	10.6	20.1	16.2	14.3	17.3	17.2	18.7
الخدمات الأخرى	67.1	71	74.1	68.4	58.4	57.3	66.3	66.3	59.8	56.9	58.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسوح القوى العاملة الفلسطينية (البيانات الخام ربع السنوية). رام الله – فلسطين.

ومع ظهور بعض اتجاهات التحسن خلال الربع الثاني 2024، في القيمة المضافة لكافة الأنشطة الاقتصادية، فقد انعكس هذا التحسن في الأداء الاقتصادي بشكل إيجابي على مستويات التشغيل كما يظهر في الشكل (2-4)، وقد كان الارتفاع الأكبر في عدد العاملين في نشاط البناء. ومع استمرار اتجاهات التحسن في الأداء الاقتصادي في الربع الثالث 2024، ارتفع عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص داخل الضفة الغربية. وقد سجلت أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق أكبر زيادة في عدد العاملين خلال هذا الربع. أما في الربع الرابع 2024 فقد تباطأت وتيرة نمو الناتج المحلي مقارنةً بالأرباع السابقة، مما انعكس على تباطؤ نمو التشغيل في القطاع الخاص. وخلال هذا الربع، ارتفع عدد العاملين بشكل طفيف، حيث سجلت زيادات في معظم الأنشطة الاقتصادية، باستثناء أنشطة الخدمات، والتجارة، والمطاعم، والفنادق.

وفي الربع الأول من العام 2025، ومع تراجع الأداء الاقتصادي انخفض عدد العمال مدفوعي الأجر في القطاع الخاص في جميع الأنشطة باستثناء أنشطة الخدمات، وقد كان التراجع الأكبر -كما تكرر أكثر من مرة خلال فترة الحرب- في نشاط البناء والتشييد، يليه نشاط الصناعة. أما في الربع الثاني 2025، ومع النمو البسيط للناتج المحلي فقد حصل ارتفاع طفيف في عدد العاملين، طال أغلب الأنشطة الاقتصادية باستثناء نشاطي الزراعة، والتجارة، فيما كان الارتفاع الأكبر في نشاط البناء والتشييد.

وعلى الرغم من ظهور بعض اتجاهات التحسن في الأداء الاقتصادي والتشغيل في الضفة الغربية، خاصةً خلال الفترة ما بين الربع الثاني 2024 والربع الرابع 2024، وكذلك في الربع الثاني 2025، إلا أن مستويات التشغيل في القطاع الخاص كما يظهر في الشكل (2-4) ما تزال أدنى بشكل ملموس من المستويات المسجلة قبل الحرب (الربع الثالث 2023).[23] في حين يوضح الجدول (2-8) أن مستويات التشغيل في نشاط البناء والتشييد كانت الأكثر تأثراً بالتداعيات السلبية للحرب مقارنةً بالأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث ما زالت مستويات التشغيل خلال فترة الحرب أقل بشكلٍ ملحوظ من المستويات المسجلة ما قبل الحرب.

2-3-2 المستخدمون بأجر في القطاع الخاص حسب الجنس

عند تتبع التغيرات في أعداد العاملين بأجر في القطاع الخاص حسب الجنس يتضح وجود تباين واضح بين الذكور والإناث بعد اندلاع الحرب. فعلى مستوى الذكور، شهد عدد العاملين الذكور انخفاضاً حاداً بعد مرور ربع واحد على بداية الحرب (انظر الجدول 2-9)، حيث انخفض عددهم بمقدار 47.8 ألف عامل بين الربعين الثالث والرابع 2023، واستمر هذا الانخفاض في الربع الأول 2024، قبل أن يبدأ بالارتفاع لأول مرة منذ بدء الحرب في الربع الثاني 2024، أي بعد ثلاثة أرباع على الحرب، واستمر عدد العاملين الذكور بالارتفاع خلال الربعين الثالث والرابع من العام 2024، ما يعكس بعض بوادر التحسن التدريجي في مستويات التشغيل بعد صدمة الحرب. إلا أن هذا التحسن لم يستمر في الربع الأول 2025، حيث انخفض عدد الذكور العاملين بأجر في القطاع الخاص بمقدار 10 آلاف عامل مقارنةً بالربع السابق، ليصل عددهم الإجمالي إلى 226 ألف عامل. قبل أن يعاود الارتفاع بشكل طفيف في الربع الثاني 2025، ليصل إلى 227.2 ألف عامل.

جدول (2-9): عدد العاملين في الضفة الغربية خلال الفترة (2022-2025)
حسب الربع والجنس (ألف عامل)

الفئة	2022	2023				2024				2025	
	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2
ذكور	296.2	280.2	268.3	258.0	210.2	200.7	219.5	229.5	236.0	226.0	227.2
إناث	58.7	58.0	58.3	53.0	55.4	44.4	50.0	56.5	51.6	46.3	53.0
الإجمالي	354.9	338.2	326.6	311.0	265.6	245.1	269.5	286.0	287.6	272.3	280.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسوح القوى العاملة الفلسطينية (البيانات الخام ربع السنوية). رام الله – فلسطين.

[23] أكدت نتائج نموذج الانحدار بأن هذا الانخفاض ذو دلالة إحصائية، وهذا بدوره يؤكد على عمق تأثير الحرب على سوق العمل في الضفة الغربية.

أما على مستوى الإناث، فعلى خلاف الذكور، لم يتأثر تشغيل العاملات بأجر في القطاع الخاص في الربع الرابع 2023 (بعد ربع واحد على بداية الحرب) بالتداعيات السلبية للحرب على سوق العمل، بل على العكس ارتفع عدد الإناث بمقدار 2.4 ألف عاملة بين الربعين الثالث والرابع من العام 2023. إلا أن هذا العدد بدأ بالانخفاض في الربع الأول 2024 بمقدار 11 ألف عاملة بين الربعين الرابع 2023 والأول 2024، ثم عاد للارتفاع في كل من الربعين الثاني والثالث 2024، قبل أن يتراجع مرة أخرى في الربع الرابع 2024، والربع الأول 2025. في حين شهد عدد الإناث العاملات ارتفاعاً ملحوظاً في الربع الثاني 2025 ليصل إلى المستوى نفسه من التشغيل عشية اندلاع الحرب.

وعند مقارنة التغيرات الحاصلة على المستخدمين بأجر في القطاع الخاص حسب الجنس بين الفترة (ر4، 2023-ر2، 2025) مع الربع الثالث 2023، نلاحظ أن عدد العاملين من الذكور لا يزال أقل بكثير من مستواه قبل الحرب، وقد كانت هذه الفروقات ذات دلالة إحصائية طوال فترة المقارنة.[24] وعليه يمكن الاستنتاج أن القطاع الخاص عجز عن توفير وظائف لمن فقدوا أعمالهم خلال الحرب (سواء في السوق المحلي أو في سوق العمل الإسرائيلي والمستعمرات) كما عجز عن استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل (فئة الشباب الصغار).

2-3-3 التغير في عدد ساعات العمل

ظهر تأثير صدمة الحرب بشكل فوري على متوسط ساعات العمل الأسبوعية للعمالة مدفوعة الأجر في القطاع الخاص كما يبين الجدول (2-10)، فقد انخفض متوسط ساعات العمل الأسبوعية في الربع الرابع 2023 بمقدار 3.8 ساعة عمل مقارنةً بالربع السابق، وبمقدار 3.2 ساعة عمل مقارنةً بالربع المناظر، ليصل إلى 41.9 ساعة عمل أسبوعياً.

ومنذ بداية الحرب، لم يشهد متوسط عدد ساعات العمل أي ارتفاع يذكر سوى في الربع الثالث 2024، حين سجل زيادة طفيفة لم تتجاوز ساعة عمل واحدة أسبوعياً. إلا أن هذا التحسن لم يستمر طويلا، إذ عاد متوسط ساعات العمل إلى الانخفاض في الربع الرابع 2024 بمقدار 0.7 ساعة عمل، ليستقر عند نحو 41.8 ساعة عمل أسبوعياً.

---

[24] تشير نتائج نموذج الانحدار الى أن الفروقات لدى الذكور بالمقارنة مع الربع الثالث 2023 كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1% (في الربع الرابع 2023، والربع الأول 2024)، وعند مستوى دلالة 5% (في الربع الثالث والرابع 2024). بالمقابل تشير النتائج أن الفروقات بين المستخدمات بأجر من الإناث، لم تكن ذات دلالة إحصائية عند أي مستوى دلالة إحصائية خلال نفس فترة المقارنة، وهذا يعني أن تأثير الحرب على تشغيل الذكور كان أكثر صعوبة وتقلباً مقارنةً مع الإناث.

كما استمر متوسط ساعات العمل الأسبوعية بالتراجع خلال الربع الأول 2025، قبل أن يعاود الارتفاع في الربع الثاني 2025، مسجلاً نحو 42.0 ساعة عمل أسبوعياً.

في سياق متصل، يظهر الجدول (2-10) أيضاً تباين تأثير الحرب على متوسط ساعات العمل الأسبوعية للعمالة مدفوعة الأجر في القطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي والربع. فبعد مرور ربع كامل على اندلاع الحرب، سُجل أكبر تراجع في ساعات العمل خلال الربع الرابع 2023 في كل من نشاط الزراعة، ونشاط البناء والتشييد. أما في الربع الأول 2024 سُجل أكبر انخفاض في ساعات العمل في نشاط الصناعة. وفي الربع الثاني 2024، شهد نشاط النقل والتخزين والاتصالات أكبر تراجع في ساعات العمل، يليه نشاط الزراعة. أما في الربع الثالث 2024، الذي شهد ارتفاعاً في العدد الإجمالي لساعات العمل، فقد سُجل الارتفاع الأكبر في نشاط النقل والتخزين والاتصالات. وفي الربع الرابع 2024، سجلت جميع الأنشطة الاقتصادية انخفاضاً في عدد ساعات العمل. واستمر هذا الانخفاض في الربع الأول 2025، حيث انخفضت ساعات العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية، باستثناء نشاط الزراعة. في حين طال الارتفاع الذي سُجل في ساعات العمل خلال الربع الثاني 2025 غالبية الأنشطة الاقتصادية، باستثناء نشاط التجارة والمطاعم والفنادق، ونشاط الخدمات الأخرى.

وعند مقارنة التغيرات الحاصلة في عدد ساعات العمل حسب النشاط الاقتصادي في كل ربع، مقارنةً بالربع الثالث 2023، تشير البيانات إلى أن متوسط ساعات العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية لم يعد إلى المستويات المسجلة قبل فترة الحرب، كما تشير البيانات إلى أن التراجع في ساعات العمل في القطاعات الإنتاجية، ولا سيما الزراعة منذ الربع الرابع 2023 كان أكبر منه في القطاعات الخدمية.[25] بما يعكس شدة تأثر هذه القطاعات بصدمة الحرب، خاصةً خلال الأرباع الثلاثة الأولى من اندلاعها. وفي المقابل أبدت الأنشطة الخدمية مرونة أكبر في التكيف مع صدمة الحرب خلال الأرباع الأولى، غير أنه مع استمرار الحرب وتشديد الخناق بشكل أكبر على الضفة الغربية، بدأت أنشطة مثل التجارة والمطاعم والفنادق بالتأثر بشكل أكبر بالتداعيات السلبية للحرب، خاصةً في ظل زيادة عدد الحواجز وتوسع العمليات العسكرية في شمال الضفة الغربية.

[25] تشير نتائج نموذج الانحدار إلى أن هذه العلاقة كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% عادةً (في حالات قليلة عند مستوى 10%) في كافة الأنشطة الاقتصادية، باستثناء نشاط الخدمات الأخرى.

جدول (2-10): متوسط ساعات العمل خلال الفترة (2022-2025)
حسب الربع والنشاط الاقتصادي (ساعة/أسبوع)

النشاط	2022	2023				2024				2025	
	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2
الزراعة	42.7	38.7	41.7	45.6	40.2	40.1	39.2	39.4	37.9	39.8	41.3
الصناعة	47.4	47.3	45.7	47.5	44.0	42.3	42.3	43.6	42.7	42.4	44.7
البناء والتشييد	42.8	42.2	41.2	44.0	38.6	38.8	39.2	38.8	38.1	37.0	39.2
التجارة والمطاعم والفنادق	47.7	48.1	47.8	49.7	45.1	46.0	45.8	45.6	45.5	45.0	44.6
النقل والتخزين والاتصالات	47.1	44.8	43.9	45.4	44.3	43.6	41.2	44.1	42.2	41.6	41.8
الخدمات الأخرى	41.2	41.0	39.8	40.5	37.7	37.7	37.9	39.7	39.4	39.1	38.1
المعدل الكلي	45.1	44.9	43.8	45.7	41.9	41.9	41.6	42.5	41.8	41.6	42.0

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسوح القوى العاملة الفلسطينية (البيانات الخام ربع السنوية). رام الله – فلسطين.

ويمكن إجمال ما سبق بالقول إن متوسط ساعات العمل في مختلف الأنشطة لم يعد إلى المستويات المسجلة قبل الحرب. وقد كانت القطاعات الإنتاجية أكثر تأثراً بصدمة الحرب خلال الأرباع الثلاثة الأولى مقارنةً بالقطاعات الخدمية، إذ كان التراجع في ساعات العمل فيها (خاصةً الزراعة بعد الربع الرابع 2023) أكبر منه في القطاعات الخدمية، غير أنه مع استمرار الحرب وتشديد القيود على حركة الأفراد والبضائع في الضفة الغربية، بدأت بعض الأنشطة الخدمية مثل التجارة والمطاعم والفنادق تتأثر بشكل أكبر بالتداعيات السلبية، خصوصاً مع زيادة الحواجز وتوسع العمليات العسكرية.

وفي سياق متصل، شكل تقليص عدد ساعات العمل في القطاع الخاص إحدى أدوات التكيف التي لجأت إليها الشركات للتعامل مع صدمة الحرب، بهدف خفض التكاليف، والتكيف مع انخفاض الطلب لدى الأسر في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية، وانحسار الدخل. فقد قامت الشركات بتخفيض طلبها على العمالة من خلال تحويل بعض الوظائف من دوام كامل إلى دوام جزئي، إضافةً إلى إلغاء ساعات العمل الإضافية. كما تراجعت ساعات العمل لأسباب مرتبطة بعرض العمالة؛ إذ لعبت القيود المفروضة على التنقل بين محافظات الضفة الغربية - ولا سيما زيادة عدد الحواجز والبوابات مقارنةً بما كان عليه الحال قبل الحرب- دوراً محورياً

في إعاقة وصول العمال إلى أماكن عملهم، الأمر الذي أثر بشكل مباشر في عدد ساعات العمل المطلوبة منهم، وبالتالي انعكس هذا سلباً على إنتاجيتهم.

4-3-2 التغير في الأجور[26]

أشارت دراسة مفصلة تناولت الآثار المباشرة للحرب على سوق العمل إلى الطرق التي يمكن أن تؤثر من خلالها الحرب في الأجور (ILO, MAS, and PCBS, 2025a)، ويمكن إجمالها كما يلي:

- **ارتفاع معدل البطالة:** أشرنا في الأقسام السابقة إلى أن الحرب أدت إلى زيادة عدد الباحثين عن عمل في ظل محدودية الفرص المتاحة في السوق المحلي، خاصةً مع تدفق العمال الذين فقدوا وظائفهم في سوق العمل الإسرائيلي. وقد أدى ذلك إلى رفع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة، وجعل عرض العمالة يفوق الطلب عليها. وهو ما يشكل عادةً عاملاً ضاغطاً على الأجور باتجاه الانخفاض.
- **نفوذ أصحاب العمل:** قد يلجأ أصحاب العمل إلى خفض الأجور للتخفيف من الخسائر في أوقات الأزمات. ومع تزايد نفوذهم في ظل ارتفاع البطالة، يصبح بإمكانهم التأثير في مستويات الأجور بعدة طرق، منها: التخفيض المباشر للأجور، أو تخفيض المكافآت والعلاوات، أو إلغاء أجر العمل الإضافي.

وعند تتبع التغيرات الحاصلة في الأجر اليومي للمستخدمين بأجر في القطاع الخاص، يلاحظ حدوث انخفاض مباشر في الأجر اليومي خلال الربع الأول من بداية الحرب بمقدار 12.1 شيكل ليصل إلى نحو 121.1 شيكل كما يظهر في الشكل (2-13)، وفي الأرباع اللاحقة، بدأ متوسط الأجر اليومي بالارتفاع تدريجياً حتى نهاية الربع الثالث 2024، ليصل إلى نحو 130.4 شيكل. بعد ذلك، شهد متوسط الأجر اليومي تقلبات بين صعود وهبوط؛ إذ انخفض متوسط الأجر اليومي في الربع الرابع 2024، ليبلغ نحو 128.3 شيكل. ثم استقر نسبياً خلال الربع الأول 2025 عند نحو 129.3 شيكل يومياً. قبل أن يعاود الانخفاض في الربع الثاني 2025 بمقدار 3.4 شيكل، ليستقر عند حوالي 125.9 شيكل.[27]

---

[26] الأجور تشمل المستخدمين بأجر في القطاع الخاص، تم استثناء أقل 1% من الأجر اليومي، واستثناء أعلى 4% من الأجور.

[27] عند مقارنة الفروقات في الأجور في فترة الحرب مع الربع الثالث 2023، تشير نتائج تحليل الانحدار الى أن الفروقات كانت ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة 1% فقط في الربع الرابع 2023، والربع الأول 2024، والربع الثاني 2025، وعلى مستوى دلالة 10% في الربع الثاني 2024، والربع الرابع 2024.

كما تباين تأثير الحرب على أجور العاملين في القطاع الخاص حسب الجنس (انظر الشكل 2-5)، فعلى مستوى الذكور انخفض الأجر اليومي بمقدار 11 شيكل في الربع الرابع 2023، ليصل إلى 130.4 شيكل. واستمر الانخفاض في الربع الأول 2024، لكن بوتيرة أقل، حيث بلغ متوسط الأجر اليومي حوالي 129.9 شيكل. بعد ذلك، عاد متوسط الأجر اليومي للذكور إلى الارتفاع خلال الربعين الثاني والثالث 2024، قبل أن يتراجع مجدداً في الربع الرابع 2024، ليبلغ نحو 136.6 شيكل، ثم يرتفع مرةً أخرى في الربع الأول 2025، ليصل إلى 137.7 شيكل. غير أن الربع الثاني 2025، شهد انخفاضاً ملحوظاً في متوسط الأجر اليومي لدى الذكور، ليستقر عند نحو 133.8 شيكل.

شكل (2-5): معدل الأجر اليومي للمستخدمين بأجر في القطاع الخاص حسب الربع والجنس (شيكل/يوم)

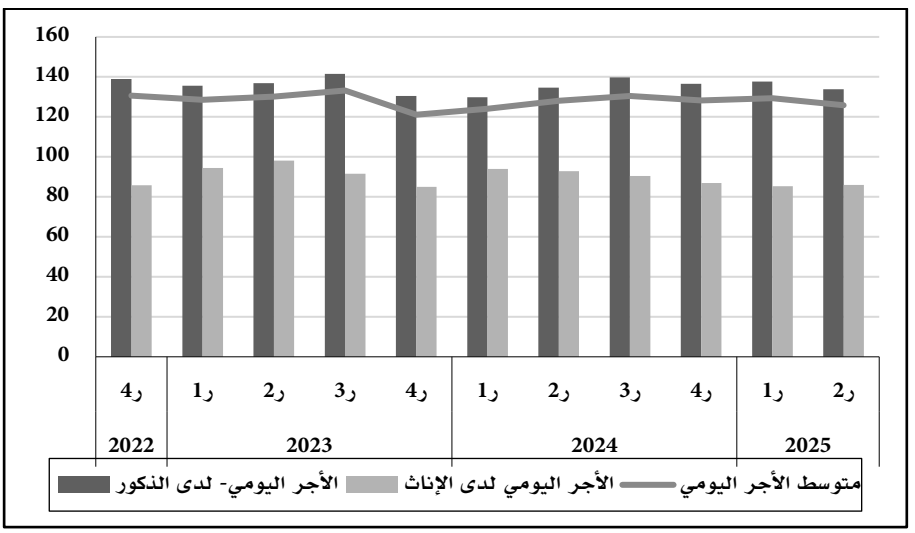

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسوح القوى العاملة الفلسطينية (البيانات الخام ربع السنوية). رام الله - فلسطين.

أما بالنسبة للإناث، فلم يسجل متوسط الأجر اليومي أي ارتفاع يذكر باستثناء الربع الأول 2024، ثم بدأ بالتراجع التدريجي خلال الفترات اللاحقة إلى أن وصل إلى نحو 85.9 شيكل مع نهاية الربع الثاني 2025. بما يعكس تأثراً أكبر واستمراراً أطول لتداعيات الحرب على أجور العاملات مقارنة بالذكور.

ومن المهم التعامل بحذر مع نتائج التغير في الأجور، إذ أن الأجر المُصرح به في استمارة مسح القوى العاملة، لا يميز بين الأجر اليومي المتفق عليه والأجر المدفوع فعلياً، فعلى سبيل المثال، قد يكون الأجر المتفق عليه مثلاً 150 شيكلاً، في حين لا يتجاوز الأجر المدفوع فعلياً 100 شيكل فقط. في ظل لجوء بعض أصحاب العمل إلى تقليص الأجور الفعلية للتخفيف من الخسائر الناجمة عن تداعيات الحرب على منشآتهم الاقتصادية.

كما تباين تأثير الحرب على الأجر اليومي في القطاع الخاص حسب المستوى التعليمي، إذ بدا التذبذب في الأجور أكثر وضوحاً لدى الفئة المتعلمة مقارنةً بالفئة الأقل تعليماً. ففي الربع الرابع 2023 تراجع الأجر اليومي للعاملين ذوي التعليم المتدني بمقدار 14 شيكلاً مقارنة مع الربع السابق لينخفض إلى نحو 121.8 شيكل، مقابل تراجع بمقدار 7.4 شيكل لدى العاملين المتعلمين ليصل إلى نحو 119.6 شيكل. وفي الأرباع اللاحقة، شهد معدل الأجر اليومي للعاملين من ذوي التحصيل التعليمي المتدني ارتفاعاً مستمراً حتى نهاية الربع الثالث 2024، ليصل إلى نحو 131.4 شيكل، ثم تراجع بشكل طفيف إلى نحو 130.2 شيكل يومياً في الربع الرابع 2024، قبل أن يعاود الارتفاع في الربع الأول 2025 ليصل إلى 132 شيكلاً، ثم ينخفض مجدداً في الربع الثاني 2025 إلى 128.1 شيكل.

أما لدى الفئة المتعلمة، فقد تذبذب متوسط الأجر اليومي بين صعود وهبوط حتى وصل في نهاية الربع الأول 2025 إلى 119.8 شيكل (انظر الجدول 2-11). بعبارةٍ أخرى، يظهر أن التأثير الأكبر للحرب على الأجور كان لدى الفئة الأقل تعليماً، وهو ما يتسق مع نتائج الدراسات السابقة التي تشير إلى أن الصدمات الاقتصادية تؤثر بشكل سلبي على أجور وتشغيل العاملين الأقل تعليماً.[28]

[28] عند مقارنة الفروقات في الأجور حسب المستوى التعليمي في فترة الحرب مع الربع الثالث 2023، تشير نتائج تحليل الانحدار الى أن الفروقات لدى الفئة الأقل تعليماً كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1% فقط في الربع الرابع 2023، والربع الأول 2024، وعند مستوى دلالة 5% في الربع الثاني 2025، وكذلك، عند مستوى دلالة 10% في الربع الثاني 2024، والربع الرابع 2024. بينما لم تكن الفروقات ذات دلالة إحصائية عند أي مستوى دلالة إحصائية لدى الفئة المتعلمة في أي ربع من أرباع الحرب.

جدول (2-11): متوسط الأجر اليومي للمستخدمين بأجر في القطاع الخاص حسب الربع والمستوى التعليمي (شيكل/يوم)

مستوى التعليم	2022	2023				2024				2025	
	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2
ذوي تعليم متدنٍ	132.3	128.2	130.2	135.8	121.8	123.5	129.5	131.4	130.2	132.0	128.1
متعلمين	126.2	129.5	129.8	127.0	119.6	125.3	124.3	127.9	122.7	122.6	119.8

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسوح القوى العاملة الفلسطينية (البيانات الخام ربع السنوية). رام الله – فلسطين.

2.5 الخلاصة

في القسم الأول من هذه الدراسة، تم تتبع التغيرات الربعية التي طرأت على أبرز مؤشرات سوق العمل في الضفة الغربية حتى نهاية الربع الثاني من العام 2025، وذلك باتخاذ الربع الثالث من العام 2023 "فترة مرجعية" لتقييم آثار صدمة الحرب على مدار سبعة أرباع متتالية. وقد تناولت الدراسة انعكاسات الحرب على المؤشرات الرئيسة لسوق العمل المحلي حسب الجنس والمستوى التعليمي. وقد أظهر تحليل بيانات سوق العمل خلال فترة الدراسة أن الحرب أحدثت تحولات مقلقة في بنية القوى العاملة، يمكن قراءتها من خلال إجمال أبرز ما جاءت به نتائج الدراسة على النحو التالي:

- تشير البيانات إلى مفارقة لافتة؛ فعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد العمال الذين فقدوا وظائفهم مباشرةً مع بداية الحرب، بقيت نسبة المشاركة في القوى العاملة مستقرة نسبياً في بداية الحرب. ويعكس ذلك أن الغالبية العظمى ممن فقدوا وظائفهم (خاصة العاملين في سوق العمل الإسرائيلي) لم ينسحبوا من سوق العمل أو ينتقلوا إلى فئة "المحبطين من الحصول على عمل"، بل انتقلوا إلى فئة "الباحثين عن عمل". وقد أدى ذلك في ظل محدودية قدرة السوق المحلي على الاستيعاب إلى تسجيل معدلات بطالة غير مسبوقة في الضفة الغربية منذ بداية الحرب، نتيجة العجز عن استيعاب العمالة المسرحة من سوق العمل الإسرائيلي بالدرجة الأولى، وسوق العمل المحلي بدرجة أقل.
- لم تكن استجابة الاقتصاد المحلي لصدمة الحرب بالمستوى المطلوب، وهو أمر كان متوقعاً، في ظل محدودية قدرته على توليد فرص عمل كافية حتى قبل الحرب. ومع تأثر الاقتصاد المحلي بالتداعيات السلبية للحرب، بات من الصعب استيعاب العمالة المسرحة من

السوقين الإسرائيلي والمحلي دون تغييرات بنيوية، وسياسية واقتصادية، شاملة. الأمر الذي يشير إلى العواقب الوخيمة لتبعية سوق العمل الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي في استيعاب فائض اليد العمالة. كما يعكس بوضوح عجز الاقتصاد المحلي المكبل بالقيود والممارسات الإسرائيلية والمشوه هيكلياً عن خلق فرص عمل كافية، خاصةً في ظل ضمور قاعدته الإنتاجية، مما يجعل استقراره رهينة للتقلبات السياسية والأمنية.

- أظهرت نتائج الدراسة أن تأثيرات صدمة الحرب تباينت بين الأفراد داخل القوى العاملة حسب الجنس، والمستوى التعليمي، والنشاط الاقتصادي، والمهنة. فقد شكل الذكور النسبة الأكبر من العمال الذين فقدوا أعمالهم، وكان القسم الأكبر منهم ممن كانوا يعملون في سوق العمل الاسرائيلي. كما كان الأفراد الأقل تعليماً هم الحلقة الأضعف والأكثر تأثراً بتداعيات الحرب. وعلى مستوى النشاط الاقتصادي، تصدر نشاط البناء والتشييد قائمة الأنشطة الأكثر فقداناً للوظائف، يليه نشاطا التجارة والصناعة. أما حسب التصنيف المهني، فإن القسم الأكبر ممن فقدوا وظائفهم كانوا ينشطون في الحرف وما إليها من المهن، ثم المهن الأولية.

بناءً على ما سبق، يظهر المشهد الراهن أن التداعيات السلبية للحرب فاقمت من التشوهات الهيكلية التي تتحكم بسوق العمل المحلي وزادت من الاختلالات فيه، خاصةً من حيث تراجع القدرة الاستيعابية للاقتصاد المحلي وتصاعد معدلات البطالة بشكل حاد. فقد اتسعت الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه في السوق المحلية، في ظل انحسار البدائل القادرة على استيعاب العمالة المسرحة. وفي الوقت نفسه تواجه الحكومة أزمة مالية خانقة تحد من قدرتها بمفردها على التعامل مع الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل، سواء من خلال التوظيف المباشر أو دعم القطاعات الانتاجية لتحفيز التوظيف فيها.

وفي سياق متصل، تعاني القطاعات الإنتاجية من أزمة بنيوية ناجمة بصورة رئيسية عن سياسات الاحتلال وإجراءاته التقييدية، فضلاً عن تعرضها على مدى عقود لحالة من التآكل والضمور تحت تأثير التداعيات السلبية لتحويلات العاملين في إسرائيل أو ما يعرف بـ "عوارض المرض الهولندي"، الأمر الذي انعكس في ضعف القدرة التصديرية واتساع الفجوة بين الصادرات والواردات. وفي ضوء ذلك، بقي القطاع الخاص المحلي الخيار الرئيس المتاح لاستيعاب العاطلين عن العمل، رغم أنه هو الآخر يرزح تحت وطأة تداعيات الحرب والضغوط الاقتصادية المتزايدة.

وأخيراً، لا بد من التأكيد أن أزمة البطالة الحالية وضعف التشغيل في القطاع الخاص لا يمثلان نتاجاً مباشراً للصدمة الراهنة فحسب، بل يشكلان امتداداً لأزمة بنيوية أعمق ترتبط بتقييد قدرة الاقتصاد الفلسطيني على النمو والتطور. فقد ظل مسار التنمية في الأراضي الفلسطينية مقوضاً، وربما معطلاً بفعل عقود من الاحتلال، والسيطرة على الموارد الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وإلى تشوه بنيته الاقتصادية ومعاناته من اختلالات هيكلية عميقة (الخالدي وآخرون، 2022).

المراجع

جميل، مسيف، وقزمار، عصمت، وربيع، إسلام. (2020). **الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانات العملية.** رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، متاح على:
https://mas.ps/cached_uploads/download/migrated_files/20201811144214-2-1640017528.pdf.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025). إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2025 رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **النتائج الأولية لميزان المدفوعات الربعي لفلسطين حسب الطبعة السادسة**، رام الله - فلسطين،

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **سلسلة البيانات الصحفية لمسوح القوى العاملة الربعية.** رام الله - فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **سلسلة البيانات الصحفية لنتائج رخص الأبنية في فلسطين (نشرات ربع سنوية متفرقة)**، رام الله – فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **مسوح القوى العاملة الفلسطينية (البيانات الخام ربع سنوية).** رام الله - فلسطين.

حباس، وليد، وقزمار، عصمت. (2022). **مستقبل العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي في ضوء الحقائق الاقتصادية والسياسية** (ملخص سياساتي، العدد 6). رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). متاح على:
https://mas.ps/publications/6946.html

الخالدي، رجا، وسمامرة، روان، وأبو غطاس، لويس، وخان، مشتاق، وسروجي، يوسف، وقزمار، عصمت، ومرار، رابح، وحموده، وئام، وحن، حبيب، وجميل، مسيف .(2022). **آفاق التنمية في فلسطين 2021: الصمود في وجه العاصفة، التعبئة معاً.** رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

فرسخ، ليلى. (1998). **العمل الفلسطيني في إسرائيل (1967-1997).** رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). متاح على:
https://mas.ps/publications/2337.html?utm_source

فرسخ، ليلى. (2010). **العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية 1967-2007.** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بالتعاون مع مؤسسة مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. متاح على:

http://www.muwatin.birzeit.edu/sites/default/files/publications/attachments/lailaall.pdf

فلاح، بلال. (2016). **تقييم كفاءة سوق العمل الفلسطيني.** معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

https://mas.ps/cached_uploads/download/migrated_files/20162906120447-2-1640017118.pdf

مكحول، باسم. (2006). **مؤشرات البطالة في الأراضي الفلسطينية. في: وقائع المؤتمر السنوي لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس): البطالة في الأراضي الفلسطينية: واقعها وخيارات مواجهتها** (ص 37–54). رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

ميخائيل، دجى، وفلاح، بلال.(2019). قراءة في مؤشرات مختارة من سوق العمل بالاستناد إلى مسوحات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، متاح على:

https://mas.ps/cached_uploads/download/migrated_files/labor-20market-20indicators-202019ar-1640017476.pdf?utm_source

النقيب، فضل، وعطياني، نصر. (2003). واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
https://mas.ps/publications/2255.html?utm_source

وزارة الاقتصاد الوطني .(2024). **تقرير الانتهاكات الاقتصادية للعدوان 1-2024.** رام الله – فلسطين، متاح على: https://www.mne.gov.ps/Content.aspx?NewsId=6579

وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2025: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (كانون الأول، 2025). وهي بيانات أولية قابلة للتعديل والتنقيح. متاح على:
https://www.pmof.ps/internal.php?route=financial-reports/monthly

Agbahey, J. (2018). **Barriers to trade and labour mobility in conflict-affected regions: An economy-wide analysis with applications to the Palestinian economy**. [Doctoral dissertation, Humboldt-Universität zu Berlin]. edoc server. https://doi.org/10.18452/19601

Agbahey, J., Siddig, K., & Grethe, H. (2020). **Implications of labor supply specifications in CGE models: A demonstration for employment of Palestinian labor in Israel and its impact on the West Bank economy**,

Economic Analysis and Policy, Elsevier, vol. 68(C), pages 265-284. https://ideas.repec.org/a/eee/ecanpo/v68y2020icp265-284.html

Agbahey, J., Siddig, K., & Grethe, H. (2021). **Economy-wide effects of cross-border labor mobility: The case of Palestinian employment in Israel**. Journal of Policy Modeling, 43(5), 964–981. https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S016189382100048X?via%3Dihub

Agbahey, J., Siddig, K., Grethe, H., & McDonald, S. (2020). **Labor exports from Palestine to Israel: A boon or bane for the West Bank economy?** IZA Journal of Labor Policy, 10(1), 1-25. https://doi.org/10.2478/izajolp-2020-0008

Eberhardt, J., Genz, S., Janser, M., Lehmer, F., & Matthes, B. (2023). **Labor market outcomes, occupational tasks, and the role of skills: Evidence from administrative data**. International Journal of Educational Research, 120, 102198. https://doi.org/10.1016/j.ijer.2023.102198

Fallah, B. (2018). **The economic response of rural areas to local supply shock: evidence from the Occupied West Bank***. Middle East Development Journal, 10(1), 97–118. https://doi.org/10.1080/17938120.2018.1446235

International Labour Organization. (2024). ***Global employment trends for youth 2024: Decent work, brighter futures (20th anniversary ed.)***. International Labour Organization. https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-08/GET_2024_EN.pdf

International Labour Organization (ILO), Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), & Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). (2025 a). The Immediate Effect of Israel's War on Gaza on Employment Opportunities in the West Bank: First Phase Analysis.

International Labour Organization (ILO), Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), & Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). (2025 b). Effect of October 7th War on Employment Opportunities in the West Bank: Assessment of Economic Recovery and Occupation Analysis.

International Labour Organization. (2024). Global employment trends for youth 2024: Decent work, brighter futures (20th anniversary ed.). https://doi.org/10.54394/ZUUI5430

Mansour, H. (2010). **The effects of labor supply shocks on labor market outcomes: Evidence from the Israeli–Palestinian conflict.** Labour Economics, 17(6), 930–939. https://doi.org/10.1016/j.labeco.2010.04.001

Rahmani, H., & Groot, W. (2023**). Risk factors of being a youth not in education, employment or training (NEET): A scoping review**. *International Journal of Educational Research*, *120*, Article 102198. https://doi.org/10.1016/j.ijer.2023.102198

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2025). **Economic costs of the Israeli occupation for the Palestinian people: The post-October 2023 shocks compounding the historical cumulative cost of the occupation of the West Bank**. United Nations. https://unctad.org/system/files/official-document/a_80_356_en.pdf

World Bank. (2024). Unemployment, total (% of total labor force) (modeled ILO estimate). World Development Indicators. https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS